عِلَّةُ الذُّهولِ في التَّوجيهِ النحويِّ والصرفيِّ العربيِّ

د. مأمون تيسير محمد مباركة
قسم اللغة العربية – كلية العلوم الإنسانية
جامعة النجاح الوطنية

عِلَّةُ الذُّهولِ في التَّوجيهِ النحويِّ والصرفيِّ العربيِّ

د. مأمون تيسير محمد مباركة

قسم اللغة العربية – كلية العلوم الإنسانية
جامعة النجاح الوطنية

تاريخ تقديم البحث: ٢٢/ ١١/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٧/ ٣/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

يُشَكِّلُ الذهولُ النحويُّ والصرفيُّ ملمحًا توصيفيًّا اشتملتْ عليهِ الدراساتُ النحويَّةُ والصرفيَّةُ في التراثِ اللغويِّ العربيِّ، وخصوصًا عند متأخري النحاةِ: كابن مالك (٦٧٢ هـ)، والأزهري (٣٧٠هـ)، والسهيلي (٥٨١هـ)، وأبي حيّانَ، وغيرِهِمْ. ويقعُ توصيفُ الذهولِ في إطارِ الآراءِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ بينَ العلماءِ، كما يشملُ أيضًا التعليلَ النحويَّ والصرفيَّ استنادًا إلى عِلَّةِ الذهولِ عندَ مُستعملِ اللغةِ مُرسِلًا أوْ مُستقبِلا؛ لِيُشَكِّلَ توجيهُ الذهولِ قِراءةً واقعيَّةً لِمُستعمِلِ اللغةِ بِوصفِهِ بَشرًا متَّصِفًا بِصفاتِ النقصِ التي جُبِلَ عَلَيْها؛ فيعتري لغتَهُ –أحيانًا– ما يعتري تكوينَهُ البشريَّ مِنْ غَلَطٍ، أوْ نِسيانٍ، أوْ ذُهولٍ عَنْ نمطٍ منْ أنماطِ اللغةِ التي بُنِيَتْ عليها، وتسلِّطُ هذهِ الدراسةُ الضوءَ على مصطلحِ الذهولِ في إطارِ الفكرِ النحويِّ والصرفيِّ عندَ العربِ وصفًا، وتحليلًا، ونقدًا موضوعيًّا.

كما تقدِّمُ الدراسةُ صورةً عنْ أسسِ الفكرِ النحويِّ والصرفيِّ التي اعتمد عليها العلماءُ العربُ في بناءِ الدرسِ النحويِّ، ويتمُّ ذلكَ عبرَ دراسةِ ظاهرةِ الذهولِ التي تأتي في إطارِ انزياحِ الاستعمالِ اللغويِّ العربيِّ عنْ أَصلِ الاستخدامِ اللغويِّ، أوْ عمَّا هوَ شائعٌ مستقرٌّ في الاستخدامِ اللغويِّ انطلاقًا مِنْ علَّةِ الذهولِ عنْ أصلِ الاستخدامِ، أوِ الشائعِ في الاستعمالِ، إلى جانبِ دراسةِ بواعثِ وصفِ عالِمٍ لآخرَ بالذهولِ؛ إذا رأى العالِمُ الناقدُ الرأيَ النحويَّ مُخالِفًا لِما استقرَّتْ عليهِ قواعدُ اللغةِ من وجهةِ نظرِهِ.

الكلمات المفتاحية: الذهول، النحو، الصرف، العلَّة، الاستعمال.

absent-mindedness in the grammatical and morphological thought of the Arabs

Dr. Maamoun Tayseer Mohammed Mubarak
Assistant professor of grammar and morphology An-Najah National University
An-Najah National university

Abstract:

Grammatical and morphological stupor is a descriptive feature included in the grammatical and morphological studies in the Arabic linguistic heritage, especially in the late Grammarians: such as Bin Malik, Azhari, Suhaili, Abu Hayyan, and others.

The characterization of stupor falls within the framework of grammatical and morphological views among scholars. In addition, it includes grammatical and morphological reasoning based on the bug of stupor in the user of the language sent and the future. To guide the stupor a realistic reading of the user of the language being a human characterized by the qualities of imperfection created on it. infects his language-sometimes - what affects the human composition of error, forgetfulness, or stupor about a pattern of the language on which it is based .this study highlights the term stupor in the framework of grammatical and morphological thought in the Arabs' description, analysis, and objective criticism.

The study also provides a picture of the foundations of grammatical and morphological thought on which Arab scholars relied in building the grammatical lesson . This is done by studying the phenomenon of numbness. It comes in the context of the displacement of Arabic linguistic use from the origin of linguistic use. Or of what is common and stable in linguistic use based on the bug of stupidity from the origin of use. Or common use, as well as examining the reasons for describing another scientist as stunned, if the critical world considers the grammatical opinion contrary to what the grammar has settled on from his point of view.

key words: awesomeness, grammar, morphology, opinions, matters.

المقدمةُ:

يشتملُ الدرسُ النحويُّ والصرفيُّ على طائفةٍ منَ المصطلحاتِ التي شكَّلتْ ملامحَ الفكرِ اللغويّ عندَ العربِ، كمصطلحاتِ: العدولِ، والتقارُضِ، والتوهُّمِ، والتداخُلِ، والتضمينِ، وطردِ البابِ، وغيرِها منَ المصطلحاتِ التي اتكأ عليها النحاةُ واللغويونَ في توصيفِ النسقِ الذي انتظمت بهِ اللغةُ العربيَّةُ، ومنْ ثمَّ توصيفِ بعضِ الانزياحاتِ اللغويَّةِ في الاستعمالِ اللغويّ العربيّ؛ ما يُخالِفُ تلكَ الأنماطَ السائدةَ في سيرورةِ البناءِ اللغويّ، وهذا ما دفعَ النحاةَ واللغويّينَ إلى البحثِ عنْ تأويلاتٍ وتعليلاتٍ تفسِّرُ هذا الانزياحَ اللغويَّ عَن نسقِ اللغةِ الشائعِ، أوْ عنْ أصلِها الذي تصوَّروهُ لها في أساسِها البِنائيّ. وقد شكَّلَتْ هذهِ المصطلحاتُ ومثيلاتُها باعثًا قويًّا لكثيرٍ من الدارسينَ؛ فتناولوها بحثًا واستقصاءً وتحليلًا في سبيلِ فهمِ أسسِ التفكيرِ النحويّ والصرفيّ عندَ العربِ، وفي سبيلِ فهمِ النظامِ اللغويّ العربيّ بكلِّ محدداتِهِ ومساراتِهِ البنائيَّةِ والاستعماليَّةِ.

ومنْ هذهِ المصطلحاتِ اللافتةِ للانتباهِ التي لم تحظَ بتسليطِ الضوءِ عليها مصطلحُ الذهولِ في الفكرِ النحويّ والصرفيّ، سواءٌ في إطارِ وصفِ عالِمٍ لآخرَ بالذهولِ في معالجةِ مسألةٍ ما، أمْ في إطارِ التعليلِ النحويّ والصرفيّ بِعلَّةِ ذُهولِ مُستعمِلِ اللغةِ عنْ بعضِ ضوابِطِها؛ ليغدُوَ توصيفُ الذهولِ علَّةً يعتمدُ عليها العالِمُ في بناءِ القاعدةِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ، أو في تأصيلِ مسألةٍ منْ مسائلِ النحوِ والصرفِ.

وتجيبُ الدراسةُ عنِ الافتراضاتِ الآتيةِ: ما المقصودُ بالذهولِ في اللغةِ والاصطلاحِ؟ وما الرابطُ بينهما؟ وكيفَ بدا توصيفُ الذهولِ في إطارِ الآراءِ النحويَّةِ بينَ العلماءِ؟ وما مدى وجاهته؟ ثمَّ ما أسسُ التعليلِ النحويِّ والصرفيِّ استنادًا إلى علَّةِ الذهولِ؟ وما علاقةُ ذلكَ بالنظامِ اللغويِّ العربيِّ؟

ولقدْ وجدَ الباحثُ مجموعةً منَ الدراساتِ السابقةِ في إطارِ الاصطلاحاتِ الفكريَّةِ النحويَّةِ، وفي مجال التعليل النحوي، وإنْ لم تتطرقْ إلى المصطلحِ لا وصفًا ولا تحليلًا، ومنْ هذهِ الدراساتِ:

١ــ العدولُ النحويِّ في لغةِ القرآنِ الكريمِ: دراسةٌ تطبيقيةٌ، للباحثِ قصيّ الحلّيّ.

٢ــ الحمل على التوهم بين القدماءِ والمحدثين وتقارض المصطلحات فيه، للباحث ماهر عميرة.

٣ــ طردُ البابِ على وتيرةٍ واحدةٍ في العربيةِ، للباحثِ محمد القرشي.

٤ــ التضامُّ والتعاقبُ في الفكرِ النحويِّ، للباحثةِ نادية النجار.

٥ــ الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، للباحثِ محيي الدين محسب.

٦ــ علَّة أمن اللبس في اللغة العربية، للباحث مجيد الزاملي.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسات في إطار التفكير النحوي عند العرب، وفي إطار التعليل النحوي بمصطلحاته التي بنيت على النسق اللغوي الذي تنتظمُ فيه اللغة العربية بناءً واستعمالًا، غيرَ أنَّ هذه الدراسات لم تتطرَّق إلى مصطلح الذهول لا بلفظه، ولا بوصفه علَّةً لبعض التراكيب النحوية،

تنماز عن كثير من العلل النحوية في كيفيَّةِ وقوعها في اللغة، وفي توجيهها النحويّ.

مشكلةُ البحثِ:

يسعى البحث إلى الإجابة عنِ الأسئلةِ الآتيةِ: ما معنى الذهولِ في اللغةِ؟ وما مفهومها في الاصطلاحِ النحويّ والصرفيّ؟ وكيفَ تمَّ توجيهُ بعضِ المسائلِ النحوية والصرفيَّةِ استنادًا إلى علَّةِ الذهولِ عندَ مُستعمِلِ اللغةِ العربيَّةِ؟ وما مدى وجاهةِ هذهِ التعليلاتِ؟

أهدافُ البحثِ:

١ــ تهدفُ الدراسةُ إلى إعطاءِ صورةٍ شاملةٍ عنْ مفهومِ الذهولِ في الفكرِ النحويّ والصرفيّ عندَ النحاةِ مصطلحًا وتعليلًا.

٢ــ كما تهدفُ الدراسةُ إلى تحليلِ السياقاتِ التي وقعَ فيها هذا التوصيفُ الفكريُّ.

٣ــ وتسعى الدراسةُ إلى تقديمِ نقدٍ موضوعيٍّ لمدى وجاهةِ استخدامِ هذا التوصيفِ.

٤ــ تهدفُ الدراسةُ إلى تقديمِ فكرةٍ معمَّقةٍ عنْ فلسفةِ الذهولِ في عرفِ النحاةِ وعلاقتِهِ بالبناءِ الفكريّ اللغويّ عندَ العربِ.

٥ــ وترجو الدراسةُ فتحَ الآفاقِ أمامَ الدارسينَ لِدراساتٍ أكثرَ تنوعًا تتناولُ الفكرَ النحويَّ العربيَّ، وتُعطي صورةً أكثرَ شمولًا لِملامحِ التفكيرِ النحويّ عندَ العربِ.

منهجُ البحثِ:

اتبعَ الباحثُ النهجَ الوصفيَّ التحليليَّ؛ عبرَ رصدِ مواطنِ توصيفِ الذهولِ في الدراساتِ النحويةِ والصرفيَّةِ، ومنْ ثمَّ تحليلِ هذهِ المواطنِ، وتبيانِ مدى وجاهتِها في ميزانِ النقدِ النحويِّ استنادًا إلى ما استقرَّت عليهِ قواعدُ اللغةِ.

هيكليَّةُ البحثِ:

يتكوَّنُ البحثُ من تمهيدٍ خصَّصه الباحثُ لتعريفِ الذهولِ لغةً واصطلاحًا، وتم فيهِ الحديثُ عن طبيعةِ علَّةِ الذهولِ، وموقِعِها في إطارِ الفكرِ النحويِّ العربيِّ، وفي إطارِ التقعيدِ النحويِّ والصرفيِّ العربيِّ، ويقعُ البحثُ في فصلٍ واحدٍ يتكوَّنُ مِنْ ستَّةِ مطالبَ، تمَّ تخصيصُهُ للحديثِ في ستِّ مَسائلَ نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ، تمَّ بَسطُها شَرحًا وتحليلًا، استنادًا إلى علَّةِ الذُّهولِ في الفكرِ اللغويِّ العربيِّ.

تمهيد:

معنى الذهولِ في اللغةِ والاصطلاحِ:

يتقاطعُ مصطلحُ الذهولِ مَعَ بعضِ المصطلحاتِ التي ترتكزُ على حالِ السامعِ والمتلقّي في نشأتها؛ كعلَّةِ أمنِ اللَّبسِ التي هيَ ظاهرةٌ لغويَّةٌ تعني: استغناءَ المعنى –بالقرائنِ المتوافرةِ عن غيرِهِ، وهي فُسحةٌ منَ الانزياحِ تسمحُ للمعنى بالانفلاتِ بعيدًا عنِ القواعدِ(١)، ومِنْ هذهِ المصطلحاتِ الحملُ على التوهُّمِ، وهو: "تفسيرٌ تخيليٌّ يضطرُّ إليه النحاةُ والصرفيونَ؛ وذلكَ عنْ طريقِ الاستعانةِ بالمعنى في محاولةٍ للتوفيقِ وتحقيقِ الانسجامِ بينَ ما قدْ يُظَنُّ مِنْ خطأٍ في إعرابِ ألفاظِ بعضِ التراكيبِ العربيةِ الفصيحةِ؛ التي لا ريبَ في صحَّتِها، وبينَ القواعدِ النحويةِ والصرفيةِ، ومحاولةِ تفسيرِ مجيئِها على هذا النَّظْمِ"(٢)، وغيرها من العللِ، كالعدولِ، والقُربِ، والبُعدِ، والمناسبةِ.

أمَّا في إطارِ الحديثِ عَنْ علَّةِ الذهولِ فيتأسَّسُ البحثُ على تعدِّي الفعلِ (ذَهِلَ/ذَهَلَ) واشتقاقاتِه بحرفِ الجرِّ (عنْ)؛ لأنَّ هذا الاستعمالَ (ذهلَ عَنْ) يُمثِّلُ أُسَّ وُقوعِ الذهولِ في الفكرِ النحويّ والصرفيّ العربيّ، وينعقدُ معنى الذهولِ عنِ الشيءِ في المعجماتِ العربيَّةِ على النسيانِ، والغفلةِ، والانشغالِ عنِ الشيءِ، سَهوًا، أو بِعِلَّةٍ باعثةٍ على الذهولِ. جاءَ في مقاييسِ اللغةِ: "الذَّالُ وَالْهَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى شُغْلٍ عَنْ شَيْءٍ؛ بِذُعْرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

(١) خورشيد، بكر عبد الله: أمن اللبس في النحو العربي: دراسة في القرائن، ص٩.

(٢) جاد الكريم، عبد الله: التوهم عند النحاة، ص٣٠.

ذَهِلْتُ/ذَهَلتُ عَنِ الشَّيْءِ أَذْهَلُ: إِذَا نَسِيتَهُ، أَوْ شُغِلْتَ. وَأَذْهَلَنِي عَنْهُ كَذَا. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ"(١)

وقد أشار ابنُ سيدَه (٤٥٨هـ) إلى معنى التشاغُلِ عنِ الشيءِ، أوِ الانشغالِ عنهُ لِعِلَّةٍ بِقولِهِ: "ذَهَلَ الشَّيْءَ، وذَهَلَ عَنهُ، وذَهِلَه وذَهِلَ عَنهُ، يَذْهَل فيهمَا، ذَهْلا وذُهُولا: تَرَكَهُ على عَمْدٍ، أَو نَسِيَهُ لِشُغْلٍ. وَقيل: الذَّهْلُ: السُّلُوُّ وَطِيبُ النَّفسِ عَنِ الإِلْفِ"(٢)

وفي هذا المعنى جاءَ قول اللهِ -تعالى-: {يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ}(٣)، أي: يَشغلُ الأمَّ عنْ رضيعِها ما تراهُ مِنْ أهوالِ يومِ القيامةِ، يقول الأزهري (٣٧٠هـ) في معنى الآيةِ:" أَي تسلُو عَن وَلَدِها فتتركَهُ؛ لشدَّةِ الْقِيَامَةِ، والفَزَعِ الْأَكْبَرِ"(٤)

وإذا ما ربطنا هذا المعنى اللغويَّ مَعَ مواضعِ مصطلحِ الذهولِ التي تتبَّعَها الباحثُ في كتبِ اللغةِ والنحوِ، فإنَّنا نجدُ أنَّ مفهومَ الذهولِ في الفكر النحويّ والصرفيّ العربيّ يَعني: انْشِغالَ العالِمِ النحويّ أوْ مُستعملِ اللغةِ -مُرسِلًا أوْ مُستقبلًا- عَنْ مسألةٍ مِنْ مسائِلِ النحوِ والصرفِ، أوْ سَمْتٍ مِنْ أنماطِ اللغةِ وطرقِ تأدِيَتِها التي تنتظمُ بِناءَها؛ لِعِلَّةٍ تُشغِلُهُ عَنْ تلكَ المسألةِ، أوْ لِغَفْلَةٍ دونَ شاغِلٍ.

ولعلَّ وجودَ هذا التوصيفِ في الفكرِ النحويّ والصرفيّ العربيّ إنَّما يُنبئُ عنْ أمرين:

---

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة، ١٩٧٩م، ٣٦٣/٢ (ذهل).

(٢) ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ٢٩٣/٤، (ذهل).

(٣) الحج: ٢.

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة، (ذهل).

الأوَّل: الواقعيَّةُ التي تعاملَ بها علماءُ اللغةِ والنحوِ مَعَ عالِمِ اللغةِ، ومعَ متكلِّمِها؛ بوصفِهما بشرًا معرَّضينَ للسهوِ والغفلةِ والنسيانِ في أثناءِ التعاملِ معَ اللغةِ العربيَّةِ، وهذا ما يدعو للإعجابِ بأنَّ العلماءَ كانوا ينقدونَ بعضَهم البعضَ دونَ تحرُّجٍ مِن مكانةِ عالِمٍ، أو تقديسٍ لِمَقامِهِ.

ثانيًا: واقعيَّةُ الاستعمالِ اللغويِّ العربيِّ في إطارِ المرسِلِ والمستقبِلِ، وما قَدْ يترتَّبُ عليهِ أحيانًا مِنْ تَداخُلٍ بينَ مكوِّناتِ اللغةِ وقواعِدِها، ما يجعلُ مستعمِلَ اللغةِ يَذهَلُ عَنْ بَعضِ أنماطِها؛ فينصرفُ إلى نمطٍ آخرَ غافلًا عنِ النمطِ الأساسِ، وهذا ما أخذهُ علماءُ اللغةِ في الحسبانِ في أثناءِ تعاملِهم معَ الفِكرِ اللغويِّ بِكلِّ شموليَّتِهِ التي تندرجُ في إطارِها كثيرٌ من الظواهرِ المشابهةِ كمصطلحاتِ العُدولِ، والتداخُلِ، والإتباعِ، والتضمينِ، والوهمِ.

وفي هذا الإطارِ الفكريِّ يلفتُ البحثُ إلى مجموعةِ منَ القَضايا التي بُنِيَتْ على توصيفِ الذهولِ في اتِّجاهَينِ: ذُهولِ العالِمِ عنْ بعضِ مسائِلِ اللغةِ؛ ما يَدفَعُهُ إلى الذهابِ في المسألةِ باتِّجاهٍ تقعيديٍّ مغايرٍ لِما كانَ يجبُ عليهِ سُلوكُهُ في التعاملِ معها. وذُهولِ مُستَعمِلِ اللغةِ، المرسِلِ أوِ المستقبِلِ عَنْ بَعضِ جزئيّاتِ اللغةِ وأنماطِها، ذُهولًا يؤدي إلى استعمالٍ جديدٍ مُغايرٍ للأصلِ اللغويِّ، ويدفَعُ بِمُقعِّدِ اللغةِ إلى التحرُّزِ في أثناءِ التعاملِ معَ قَضايا اللغةِ تقعيدًا واستعمالًا، فيُضحي الذهولُ -في بعضِ الأحيانِ- عِلَّةً تُبنى عليها قواعدُ النحوِ والصرفِ.

ولقد رصدَ الباحثُ طائِفةً منْ مواضعِ توصيفِ الذهولِ في الفكرِ النحويِّ والصرفيِّ في كتبِ اللغةِ والنحوِ، نسردُها بالبحثِ والتحليلِ والنقدِ:

الفصل الأول: عِلَّةُ الذهولِ في مسائلِ النحوِ والصرفِ.

المطلب الأول: دخولُ حروفِ الجرِّ الزائدةِ بعدَ حروفِ النفيِ والاستفهامِ التي تأتي على حرفينِ لا يوقَفُ عليهما؛ خشيةَ ذهولِ السامِعِ عنها:

تأتي حروفُ المعاني في العربيَّةِ عَلى ضربينِ: منها ما يَكونُ عامِلًا فيما بعدَهُ في الجملةِ، ومنها ما لا يَعمَلُ فيما بعدَهُ، مُكتفيًا بالمعنى الذي يُفيدُهُ في غيرِهِ في الجملةِ التي يقعُ فيها.

ويَرى العُلماءُ أنَّ الحروفَ تعملُ فيما بعدَها إذا انحصرَ معناها في مُفرَدٍ بعدَها، ولم يَكُن معناها شامِلًا كلَّ الجملةِ بِمختَلَفِ مكوناتِها، وكذلكَ إذا دخلَ الحرفُ العاملُ على جملةٍ لم تشتملْ على معنًى يَعملُ في الجملةِ قبل دخولِ الحرفِ عليها؛ كجملةِ الابتداءِ مثلًا؛ فحروفُ الجزمِ –مثلًا– تعملُ لأنَّها تختصُّ بالفعلِ المضارعِ والحدثِ فيهِ؛ فتنهى الفاعلَ بِـ (لا)، وتأمرُه بِاللامِ، وتنفي حدوثَ الفِعلِ وتقلبُ معناهُ إلى الماضي بِـ(لَمْ). أمَّا حروفُ النفيِ غيرِ العاملةِ فهيَ لا تركِّزُ في المعنى على مكوّنٍ دونَ سِواهُ في الجملةِ، بل يقعُ النفيُ على مُجملِ النسقِ التركيبيّ للجملةِ عامَّةً؛ ففي قولِكَ: "لا يُحِبُّ محمدٌ أكلَ التفاحِ"، فإنَّ النفيَ هنا لا يقعُ على نفيِ الحُبِّ، ولا على نفيِ محمدٍ، ولا على الأكلِ، ولا على التفاحِ؛ بل يقعُ معنى النفيِ على تآلُفِ مجموعِ عناصرِ التركيبِ في الجملةِ.

ويرى بعضُ العلماءِ أنَّ عَدَمَ عَمَلِ بعضِ الحروفِ التي تَكونُ على حرفٍ أو حَرفَينِ يُتيحُ لَها دُخولَ حروفِ الجرِّ الزائدةِ على جُملَتِها، ويرى هؤلاءِ أنَّ عِلَّةَ هذا الدخولِ للحرفِ الزائدِ مَرَدُّهُ مجيءُ حروفِ المعاني على حرفٍ أو حرفينِ لا على ثلاثةِ أحرفٍ، وهذا يجعلُ الوقوفَ عليها غيرَ الوقوفِ على

الحروفِ ذاتِ الأحرُفِ الثلاثةِ، وَبِما أنَّ هذه الحروفَ غيرُ عاملةٍ فيما بَعدَها، والوقوفُ عليها ضَعيفٌ في الكلامِ؛ فقد جِيءَ بالحرفِ الزائِدِ إشعارًا للسامِعِ بِوجودِ حرفِ النفيِ أوِ الاستفهامِ؛ خَشيَةَ ذُهولِ السامعِ عنهُ؛ لِعدمِ عَمَلِهِ في الجملةِ، ولِمجيئِهِ على حرفٍ أو حرفَينِ؛ فقولُكَ في النفيِ: ما عليٌّ بِحاضرٍ؟ يؤَكِّدُ للسامِعِ وُقوعَ معنى النفيِ في الجملةِ؛ لِدخولِ الباءِ الزائدةِ في الجملةِ، ويؤكدُ للسامعِ أنَّ (ما) النافيةِ غيرُ منفصلةٍ في الوظيفةِ عن تركيبِ الجملةِ.

وفي هذا التوجيهِ يَقولُ السهيلي (٥٨١هـ): " وربَّما أرادوا توكيدَ تعلُّقِ الحرفِ بالجملةِ إذا كانَ الحرفُ مؤلَّفًا مِنْ حرفينِ، نحو (هل)، فربَّما يوهَمُ الوقفُ عليهْ، أو خيفَ ذهولُ السامعِ عنْهُ؛ فأُدخِلَ في الجملةِ حرفٌ زائدٌ يُنَبَّهُ السامعُ عليهِ، وقامَ ذلكَ الحرفُ مقامَ العملِ، نحوَ قولِكَ: هلْ زيدٌ بقائمٍ؟ وما زيد بقائم. فإذا سَمعَ المخاطَبُ (الباء) وهيَ لا تدخلُ في الوجوبِ، تأكَّدَ عندَهُ ذِكْرُ النفيِ والاستفهامِ، وأنَّ الجملةَ غيرُ منفصلةٍ عنهُ"(١)

وَيرى الباحثُ أنَّ التَّعاطيَ الفكريَّ في هذهِ المباحثةِ مِنْ أرقى أنواعِ التوجيهِ النحويِّ؛ لأنَّهُ يَسبُرُ بالوظيفةِ اللغويَّةِ إلى أعمقِ مستوًى ممكنٍ منَ التوجيهِ الدَّلاليِّ الوظيفيِّ لِمركَّباتِ اللغةِ العربيَّةِ، ويُعَمِّقُ الوشائِجَ بينَ مكوِّناتِ التركيبِ اللغويِّ؛ لِتغدُوَ كُلُّها مُسهمَةً – بِشكلٍ أوْ بِآخرَ– في تَشكيلِ البِناءِ اللغويِّ السياقيِّ تَشكيلًا وَظيفيًّا دالًّا، يَجعَلُ منْ عَناصِرِ بِناءِ التركيبِ الجُملِيِّ ذاتَ قيمةٍ لا يُمكِنُ إغفالُها عِندَ إنعامِ النظرِ في تراكيبِ اللغةِ وعناصِرِها التي تتكوَّنُ مِنها.

(١) السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص٦٠

المطلب الثاني: عِلَّةُ الذهولِ وأثرُها في فتحِ ما قبلَ آخرِ المضارِعِ في صِيَغِ (تَفَعَّلَ، وَتَفاعَلَ، وتفَعْلَلَ):

يَثبُتُ في العربيَّةِ أنَّ المضارعَ مِنْ (فاعَلَ، وفَعَّلَ، وفَعْلَلَ): يُفَعِّلُ؛ كَـ(صَوَّرَ: يُصَوِّرُ، وَقاتَلَ: يُقاتِلُ، دَحْرَجَ: يُدَحْرِجُ) بِكَسرِ ما قَبْلَ الآخِرِ. وفي المقابِلِ فإنَّ المضارِعَ مِنْ (تَفَاعَلَ، تَفَعَّلَ، تفَعْلَلَ) المبدوءةِ بالتاء المزيدةِ: (يَتَفاعَلُ، ويَتَفَعَّلُ، ويَتَفَعْلَلُ)؛ كَـ(تَجاهَلَ، وتَعلَّمَ، وتَدَحْرَجَ) ومُضارِعُها: (يَتَجاهَلُ، ويَتَعَلَّمُ، وَيَتَدَحْرَجُ)؛ بِفَتْحِ ما قبلَ الآخِرِ لا بِكَسرِهِ كما في (فَعَّلَ/يُفَعِّلُ، وفاعَلَ/ يُفاعِلُ، وفَعْلَلَ/ يُفَعْلِلُ)؛ ورأى بَعْضُ العلماءِ أنَّ فَتحَ ما قبلَ الآخِرِ في صيغِ المضارِعِ المزيدةِ بالتاءِ في أولِها مثل (يَتَجاهَلُ) إنَّما حَصَلَ لِأَمنِ اللَّبْسِ المتَوَقَّعِ بينَ فِعْلِ الأَمْرِ للمُخاطَبِ مِنْ (تَفَاعَلَ، تَفَعَّلَ، تَفَعْلَلَ) في حالِ افتراضِ كَسْرِ ما قبلَ آخِرِهِ، معَ المضارِعِ المخاطَبِ مِنْ (فَعَّلَ)؛ فَلَوْ قُلتَ (تَجاهِلْ) أمرًا مِنْ (تَفاعَلَ) في مُقابِلِ (تُجاهِلُ) مُضارِعًا مِنْ (فاعَلَ) لالتَبَسَتِ الصِّيغَتانِ إلَّا مِنْ حَرَكَةِ التاءِ في أَوَّلِ الفِعْلَيْنِ، وهذهِ الحركةُ عَلى التّاءِ قَدْ يُذْهَلُ عَنْها؛ فتشتركُ الصّيغَتانِ ولا يُفَرَّقُ بَيْنَهُما في الشَّكْلِ المتَصَوَّرِ للمتكلِّمِ؛ فلُجِئَ إلى المغايرةِ بينَ الصيغَتَيْنِ عَبْرَ فتحِ ما قبلَ الآخِرِ في (تَجاهَلْ) وكَسْرِ ما قبلَ الآخرِ في (تُجاهِلُ).

هذا ما ذهبَ إليهِ الجاربردي (٧٤٦هـ) عندَ حديثِهِ عن مُضارع الأفعال التي يبدأ ماضيها بتاءٍ مزيدةٍ. يَقولُ في هذهِ المسألةِ: "التَّفَعُّلُ نَحوَ (تَعَلَّمَ)؛ فَإِنَّهُ يُقالُ في مُضارِعِهِ (يَتَعَلَّمُ) بِفَتْحِ اللّامِ [عَيْنِ الفِعْلِ]؛ إِذْ لَوْ كُسِرَ لالْتَبَسَ أَمْرُ مُخاطَبِهِ بِمُضارِعِ (عَلَّمَ/ يُعَلِّمُ)، إِذِ المغايرةُ بينهما حينئذٍ إنَّما هوَ باختلافِ حركةِ

التاءِ، وهيَ قد لا ترفعُ اللَّبسَ؛ لاحتمالِ الذهولِ عنها"[١]. ووافقهُ في هذا التعليلِ السُّيوطيُّ [٢].

وفي الحديث عارضَ محمد الزاملي هذا التعليلَ في المسألةِ السابقةِ، وقد بنى اعتراضَهُ على أنَّ التفريقَ بَينَ الصيغتينِ في الأمرِ والمضارعِ مُمكنةٌ حتّى وإنْ ذُهِلَ عنْ حركةِ التاءِ في أوَّلِ الفعلينِ، هذا التفريقُ يتأتّى من خلالِ حركةِ الإعرابِ في المضارعِ؛ ما يَدفَعُ اللَّبسَ عن المتكلِّمِ في استعمالِ الفِعلَينِ، ويُسهِمُ بالتفريقِ بينَهُما. يَقولُ الزاملي: "وفي هذا الكلامِ نَظَرٌ؛ لأنَّ فِعلَ الأمرِ مبنيٌّ عندَ البصريينَ، والفعلُ المضارعُ مُعرَبٌ، فَكَيْفَ يَحدُثُ اللَّبْسُ بَينَهُما؟ ألمْ يكنِ الإعرابُ والبِناءُ كافيينِ لأمنِ اللَّبسِ بينهما؟"[٣]. والذي يَراهُ الباحثُ أنَّ اعتِراضَ الزامليِّ يَسقُطُ بالحُجَّةِ التي ساقَها لردِّ رأيِ الجاربردي (٧٤٦هـ)؛ فإذا سَلَّمنا بِوقوعِ الذهولِ عنْ حركةِ التاء في أوَّلِ الفعلينِ؛ فالتفريقُ بين الصيغتينِ غيرُ ممكنٍ في كُلِّ حالاتِ الإعرابِ في الفِعْلِ المضارِعِ؛ فَصحيحٌ أنَّ التفريقَ ممكنٌ في رفعِ المضارعِ في افتراضِ: (الأمر: تَجاهِلْ/المضارع: تُجاهِلُ)، وفي نصبِ المضارِعِ في افتراضِ: (الأمر: تَجاهِلْ/المضارع: لَنْ تُجاهِلَ). إلَّا أنَّ هذا التفريقَ غيرُ مُمْكِنٍ في حالِ جزمِ المضارِعِ في افتراضِ: (الأمر: تَجاهِلْ/المضارع: لَمْ تُجاهِلْ)؛ فيَقَعُ اللَّبْسُ هنا بينَ الصيغَتينِ حينَ الذهولِ عَنْ حَرَكةِ التاءِ في

(١) الجاربردي: مجموعة الشافية في عِلمي التصريف والخط: شرح الجاربردي وآخرين على شافية ابن الحاجب، ٢٦٩/١

(٢) السيوطي: همع الهوامع، ٣٣/٦-٣٤

(٣) الزاملي، محمد: علّة أمن اللبس في اللغة العربية، ص٣٥-٣٦

أوَّلِ الفِعلَينِ؛ وعليهِ فيستوجبُ الأمرُ فتحَ ما قبلَ الآخِرِ في (يَتَفاعَلُ) و(يتفعلَلُ) و(يتفعَّلُ).

فَتعليلُ الجاربردي (٧٤٦هـ) فتحَ ما قبلَ الآخِرِ في صِيَغِ (يَتَفاعَلُ، ويَتَفَعَّلُ، ويَتَفَعْلَلُ) أمنًا من اللَّبسِ الممكِنِ في حالِ الذُّهولِ، إنَّما أقامَهُ الجاربردي (٧٤٦هـ) بِناءً عَلى تَصوُّرِ تَقابُلِ الصيغَتَينِ: صيغةِ الأمرِ المتصوَّرَةِ(تَجاهِلْ)، وصيغةِ المضارِعِ المستَعمَلَةِ (تُجاهِلُ)، واللبسُ في هذا التقابُلِ لا يَسْتَقيمُ بالنظرِ إلى استعمالِ الفعلَينِ في العربيَّةِ إلّا في حالٍ واحدةٍ تتمثَّلُ في مَجيءِ المضارِعِ (تُجاهِلُ) مَجزومًا؛ لِتَغدُوَ الصيغَتانِ -تَصَوُّرًا-: (تَجاهِلْ/لَمْ تُجاهِلْ)، وهنا يُقبَلُ احتِمالُ وُقوعِ الذُّهولِ عنْ حركةِ التاءِ في أوَّلِ الفِعلَيْنِ، وإلَّا فَإنَّ حركةَ آخِرِ المضارِعِ كَفيلَةٌ بِدَفْعِ اللَّبْسِ في الرفعِ بِقولِكَ-تَصَوُّرًا-: (تَجاهِلْ/ تُجاهِلُ) وفي والنَّصبِ قولِكَ-تَصَوُّرًا-: (تَجاهِلْ/ لَنْ تُجاهِلَ).

وقدْ ذهبُ ابن مالك إلى تعليلٍ مُغايِرٍ لِما ذهبَ إليهِ الجاربردي (٧٤٦هـ)، ومغايرٍ لتوجيهِ الزامليّ؛ فابن مالك رأى أنَّ سببَ فتحِ ما قبلَ آخرِ المضارِعِ لِما كانَ ماضيهِ مبدوءًا بِتاءٍ مزيدةٍ، أنَّهُ لَوْ كُسِرَ ما قبلَ آخِرِ المضارِعِ في هذهِ الصيغةِ لالتَبَسَ المضارِعُ بمصدرِهِ، إذا كانَ المضارِعُ معتلَّ الآخرِ مثل الماضي (تَزَكّى) ومضارِعِهِ (تَتَزَكّى)، وذلكَ في حالٍ استعماليَّةٍ واحدةٍ تتمثَّلُ في حَذفِ تاءِ المضارعةِ تخفيفًا في المضارِعِ (تتزَكَّى) فَتَقولَ: (تَزَكّى).

ولَوِ افترضنا أنَّنا كَسَرْنا ما قبلَ آخِرِ المضارِعِ الذي حُذِفَتْ تاءُ مضارعتِهِ تخفيفًا لقلنا افتِراضًا: أَنتَ تَزَكّي، وهنا -من وجهةِ نظرِ ابن مالك - يختلطُ

المضارعُ بالمصدرِ (تَزَكّي)؛ أَجْلَ ذلكَ فُتِحَ ما قبلَ آخِرِ المضارعِ للفرقِ بينهُ وبينَ المصدرِ؛ دفعًا للَّبسِ الممكنِ في المحدداتِ الاستعماليةِ السابقةِ؛ فقلنا: أنتَ تَزَكَّى تَزَكّيًا. يقول ابن مالك في هذهِ المسألةِ: " فإنْ كانَ أولُ الماضي تاءً مزيدةً، فُتِحَ ما قبلَ آخرِ مضارعِهِ. نحوَ: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ؛ لأنَّهُ لوْ كُسِرَ كما فُعِلَ بغيرِهِ لَزِمَ مِنْ ذلكَ التباسُ المصدرِ –حينئذٍ– بالمضارعِ ذي التاءِ؛ إذا حُذِفَ إحدى تاءَيْهِ تخفيفاً، وكانَ معتلَّ اللامِ، ألا ترى أنَّ (تتزَكَّى) لو كانَ ما قبلَ آخرِهِ مكسوراً، ثُمَّ خُفِّفَ بحذفِ إحدى التاءينِ كما خُفِّفَ (تَتَنَزَّلُ)؛ فقيل: تَنَزَّلُ، لقيلَ فيهِ: (تَزَكّي)؛ فيكونُ بلفظِ المصدرِ؟ فوجبَ تركُ ما أدَّى إلى ذلكَ."[1]

وهذا التعليلُ وإنْ كانَ أقربَ إلى واقعِ الاستعمال اللغويّ منهُ إلى التنظيرِ الفلسفيّ الافتراضيّ، إلّا أنهُ قاصرٌ عنْ تعليلِ شُمولِ الظاهرةِ كلَّ صيغِ المضارعِ الذي يُفتحُ ما قبلَ آخرِهِ في صيغِ (تَفَعَّلَ، وتفاعَلَ، وتفعلَلَ)؛ ذلكَ أنَّهُ يصلُحُ تعليلًا في صيغَتَيْنِ فقط، هما (تَفَعَّلَ، وتَفاعلَ) معتلَّتَي اللامِ؛ فلو قلتَ افتراضًا في المضارعِ المحذوفِ إحدى تاءَيهِ: تَراخِي، وتَرَدّي، لالتَبَسَ ذلكَ مَعَ المصدرِ منَ المضارعين (التراخي، والتدلّي). وهذا ما هو غيرُ ممكنِ الوقوعِ في صيغةِ (تَفَعْلَلَ) ومضارعِهِ؛ إذ يَكادُ ينعدمُ منهُ معتلُّ اللامِ، فلو قلتَ افتِراضًا تتدحرجُ بكسرِ ما قبلَ الآخرِ، ولو حذفتَ تخفيفًا وقلتَ: تَدَحْرِجُ، لَما التبسَ معَ المصدرِ (تَدَحْرُج)؛ إذِ اختلفَ ضبطُ الراءِ بينَ الصيغتين.

(١) ابن مالك: إيجاز التعريف في عِلمِ التصريف، ص٧٨.

هذا مِنْ وجهٍ، ومِنْ وجهٍ آخرَ فإنَّ الالتباسَ الذي أشارَ إليهِ ابن مالك (٦٧٢ هـ) معَ المصدرِ غيرُ ممكنٍ إلّا افتراضًا، بعيدًا عنِ الاستعمالِ اللغويّ؛ فلا تُستخدمُ صيغةُ المصدرِ -كالتَّذاكي والتزكّي ومثيلاتِها- ثابتةَ الياءِ إلا في حالِ التعريفِ بأل؛ وهذا كفيلٌ بالتفريقِ بينَ الاسمِ والفعلِ، أوْ بالإضافةِ؛ وهذا كذلكِ مما يُفَرَّقُ بِهِ بينَ الاسمِ والفعلِ؛ ومن هنا يجدُ الباحثُ أنَّ تعليلَ ابن مالك يسقطُ بإمكانيةِ التفريقِ استعمالًا بينَ الصيغتينِ، وعليهِ فتعليلُ الجاربردي (٧٤٦هـ) أكثرُ إقناعًا منطقيًّا؛ لأنهُ يقدّمُ تعليلًا شاملًا لجميعِ الصيغِ التي علَّلَ لَها، وإنْ كانَ تعليلُه يدخلُ في إطارِ التصوُّرِ المنطقيّ الفلسفيّ لِبناءِ التركيبِ اللغويّ العربيّ.

المطلب الثالث: علَّةُ الذهولِ في تَوجيهِ كراهةِ مجيءِ الفاعلِ والمفعولِ مُضمَرَيْنِ في أفعالِ غَيرِ القُلوبِ:

يَجوزُ في أفعالِ القُلوبِ أَنْ يأتيَ الفاعلُ والمفعولُ للشيءِ نَفسِهِ، أي أنْ يَكونَ الفاعلُ والمفعولُ واحدًا، سَواءٌ في أفعالِ اليَقينِ، أم في أفعالِ الشكِّ والظنِّ؛ وعِلَّةُ ذلكَ أنَّ عِلْمَ الإنسانِ وظنَّهُ بِنفسِهِ أَغلَبُ وأكثَرُ مِنْ عِلْمِ غيرِهِ وظنِّ غيرِهِ بِهِ، وعليهِ؛ فقد كَثُرَ في أَفعالِ القلوبِ مَجيءُ الفاعلِ والمفعولِ مُضمَرَينِ للشيءِ نَفسِهِ، فَجازَ أن تقولَ: ظَنَنتُني قادِرًا، وعَلِمتُني راضِيًا. يقولُ ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في هذه المسألةِ: "وأمّا أفعالُ القلوبِ، فَكثيرًا ما يَقَعُ فاعلُها ومفعولُها لِشيءٍ واحدٍ، بل هوَ الأكثرُ؛ لأنَّ عِلْمَ الإنسانِ وظنَّهُ بأمورِ نفسِهِ أكثرُ وقوعًا مِن غيرِهِ"(١).

وَعلى النَّقيضِ مِن ذلكَ يأتي استعمالُ أفعالِ غيرِ القلوبِ، التي يَكثرُ ويَغلبُ أن يَكونَ فاعلُها شَيئًا، ومفعولُها شيئًا مُغايِرًا، وعليهِ؛ فقد كرِهَ العربُ أن يأتيَ الفاعلُ والمفعولُ ضَميرَينِ للشيءِ نفسِهِ مع أفعالِ غيرِ القلوبِ؛ لأنَّ أكثرَ استِعمالِ أفعالِ غيرِ القلوبِ أَنْ يُحدِثَ فاعِلٌ الحدثَ في مَفعولٍ غيرِهِ؛ فَكرِهوا أن تَقولَ: سَقَيْتُني، وفَضَّلوا — في مثلِ هذا السِّياقِ– أنْ يُوقِعوا الفعلَ على النَّفْسِ؛ فَتقولَ: سَقَيتُ نَفسي.

وعِلَّةُ كراهَةِ مجيءِ الفاعِلِ والمفعولِ ضَميرَينِ للشيءِ نَفسِهِ في أفعالِ غيرِ القلوبِ، أنَّ كَثرةَ مجيءِ فاعِلِها ومفعولِها مُغايرَينِ قَدْ يَدفَعُ اللَّبْسَ عندَ اتِّحادِهِما في قولِكَ: ضَرَبْتُني؛ وهنا قَدْ يَذْهَلُ السامعُ عَنْ حركةِ تاءِ الفاعلِ المضمومةِ

(١) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، ٢/ ٧١.

للمتكلِّمِ، فيظنُّها فَتحةً للمُخاطَبِ؛ تبعًا لكثرَةِ ورودِها في الاستعمالِ؛ لِذا فَضَّلوا الإتيانَ بالنَّفسِ مفعولًا بِهِ بِقَولِكَ: ضَرَبْتُ نَفسي؛ حتَّى يَعلَمَ السامعُ يَقينًا أنَّ الفاعلَ والمفعولَ بِهِ شيءٌ واحدٌ على خِلافِ الكثرةِ في وُرودِهِ في هذه الأفعالِ، وهذا ما علَّلَ بهِ ابنُ جماعةَ (٨١٩هـ) بِقولِهِ: "الغالبُ في غيرِ أفعالِ القلوبِ وقوعُ الفِعلِ على الغيرِ، فإذا جاز الجمعُ بينهما، وقيلَ: (ضربْتُني) مثلًا؛ رُبَّما يُذهَلُ عَنِ الضَّمِّ، ولا يُعلَمُ أنَّ التاءَ للمُخاطَبِ أوْ للمتكلِّمِ بِخِلافِ أفعالِ القلوبِ؛ لأنَّ الغالبَ فيها وقوعُ الفِعْلِ عَلى نفسِهِ... فلا يَقولونَ: أنا ضربْتُني، بل: ضربْتُ نَفسي، ولا: أنتَ ضربتَكَ، بل: ضربتَ نَفسَكَ. وإنَّما كَرِهوا ذلكَ...لِما ثبتَ مِنْ أنَّ غيرَ أفعالِ القلوبِ قلَّ أنْ يكونَ فاعِلُه ومفعولُهُ لِشيءٍ واحدٍ"(١).

والذي يَراهُ الباحثُ أنَّ أمْنَ اللبسِ منَ الذهولِ في هذه المسألةِ فيهِ مراعاةٌ بالغةٌ لِواقِعِ الاستعمالِ اللغويِّ، وما يترتَّبُ على رَتابةِ الاستعمالِ وانتظامِهِ بينَ الكثرةِ والقلَّةِ مِنْ عُلوقِ سَمتِ الاستِعمال في لا وعيِ المتكلِّمِ والسَّامِعِ؛ استِنادًا إلى الكثرةِ الشائِعةِ في هذا الاستِعمالِ؛ فَتَدفَعُ مُخالفةُ هذهِ الكثرةِ إلى اللبسِ عندَ السامعِ عن حقيقةِ التركيبِ، ووظيفةِ أجزائِهِ في الكلامِ تبعًا لِمقصودِ المتكلِّمِ، حتّى وإنْ كانتْ هذه المخالفةُ جائِزةً في التركيبِ اللغويِّ نظريًّا، ولعلَّ هذا مِنْ براعةِ العربيَّة التي تلتفتُ بعنايةٍ إلى مُقتضى حالِ السامعِ والمتكلِّمِ؛ ليأتيَ الكلامُ غايةً في الوضوحِ والإفهامِ.

(١) الجاربردي: مجموعة الشافية في عِلمي التصريف والخط، ٢٦٩/١

المطلب الرابع: علةُ الذهولِ في توجيهِ إبدالِ الهمزةِ هاءً، ثمّ إثباتِها في (أَهراقَ/ يُهريقُ):

يُوَجِّهُ النحاةُ صيغةَ (أَهْراقَ/يُهْريقُ) توجيهاتٍ مختلفةً؛ بُغيَةَ تعليلِ شُذوذِ هذهِ الصيغةِ عَنْ نَظائِرِها المبدوءةِ بهمزةٍ؛ شذوذٌ يتمثَّلُ بِبَقاءِ عينِ الفِعلِ في (أَهراقَ/ يُهريقُ)، وحذفِها من نَظائِرِها مثلِ: (أَكْرَمَ/ يُكْرِمُ)، ويَرى بعضُ العُلَماءِ أنَّ أَصلَ الهاءِ في الفِعلِ (أَهْراقَ) همزةٌ (أَأْراقَ)، والأَلِفُ أَصْلُها ياءٌ؛ فَيكونُ أَصْلُ الفِعْلِ (أَأَرْيَقَ/ يُؤَرْيِقُ) على وزنِ (أَأَفْعَلَ/ يُؤَفْعِلُ)، ثمَّ لما اجتَمَعَتِ الهمزتانِ أَبدلوا الهمزةَ -عَينَ الفِعلِ- هاءً تَسهيلًا لِلنطقِ؛ فَقالوا: (أَهَرْيَقَ/ يُهَرْيِقُ)، ثمَّ قَلَبوا الياءَ ألفًا في (أَهَراقَ يُهَريقُ)، ثمَّ سُكِّنَتِ الهاءُ؛ فأَضحى توجيهُ الصيغةِ (أَهْراقَ/ يُهْريقُ).

وَفي توجيهِ تَسكينِ الهاءَ في(أَهْراقَ/ يُهْريقُ) يَرى المبرِّدُ (٢٨٦هـ) أنَّ الأصلَ في هذا (أَراقَ)، ثمَّ أُبدلتِ الهمزةُ هاءً؛ فأَضحَتْ (هَراقَ)، ثُمَّ أدْخلَ المتكلِّمُ الهمزةَ على الفِعْلِ لِتَغدوَ (أَهَراقَ)، ثمَّ سَكَّنَ الهاءَ قِياسًا على تَسكينِها في نظائِرِها في صيغةِ (أَفْعَلَ)؛ لِتصبحَ (أَهْراقَ)؛ وتعليلُ تَسكينِ الهاءِ عندَ المبرِّدِ أنَّ المتكلِّمَ ذَهَلَ عَنْ كَونِ الهاءِ (في أَهَراقَ) بدلًا من الهمزةِ؛ فتوهَّم أنَّ الهاءَ فاءُ الفِعْلِ، والحقيقةُ أنَّ الهاءَ في الأصلِ همزةُ صيغةِ (أَفْعَلَ) وليستْ فاءَ الكلمةِ؛ فلمَّا توهَّمَ المتكلِّمُ أنَّ الهاءَ في (أَهَراقَ) فاءُ الفِعلِ، وأنَّ فاءَ الفِعْلِ تُسَكَّنُ في (أَفْعَلَ/ يُفْعِلُ)، سَكَّنَ المتكلِّمُ الهاءَ؛ فأصبَحَ الفِعْلُ الشائِعُ في الاستِعمالِ (أَهْراقَ/ يُهريقُ). يَنقُلُ الإستراباذيُّ (٦٨٦هـ) رأيَ المبرِّدِ بِقَوْلِهِ:" وللمبردِ أنْ يقولَ: بلْ هذهِ الهاءُ الساكنةُ هي التي كانتْ بدلًا منَ الهمزةِ؛ ولما تغيَّرَ صورةُ

الهمزةِ – واللغةُ مِنْ بابِ (أَفْعَلَ) وهذا البابِ يلزمُ أولَهُ الهمزةُ– استَنْكَرُوا خُلُوَّ أَوَّلِهِ منَ الهمزةِ؛ فأَدخَلوها ذهولًا عنْ كونِ الهاءِ بدلًا منَ الهمزةِ ثمَّ لما تقرَّرَ عندهُمْ أنَّ ما بعدَ همزةِ الإفْعالِ [أَفْعَلَ/ يُفْعِلُ] ساكِنٌ لا غير أسكنوا الهاءَ فصارَ (أَهْرَاق)"[1]

والذي يَراهُ الباحثُ أنَّ هذا التوجيهَ مَقبولٌ جدًّا؛ بالنظرِ إلى أمرَينِ اثنَيْنِ: الأوَّل: إثباتُ أنَّ (هَراقَ) أَصلُها أَراقَ، وأنَّ قلبَ همزةِ (أَفْعَلَ) هاءً لُغَةٌ مِنْ لُغاتِ العربِ، وهذا ما نُقِلَ عنِ اللحيانيّ مِنْ أنَّ (هَراقَ) بإبدالِ الهمزةِ هاءً لُغَةٌ يمانيَّةٌ فَشَتْ وشاعتْ في مِصْرَ[2]؛ ما جَعَلَها تَرِدُ في الاستعمالِ اللغويّ العربيّ. وإبدالُ الهمزةِ هاءً واقِعٌ في بعضِ لُغاتِ العربِ في الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ؛ ودافِعُ هذا الإبدالِ كونُ الهمزةِ والهاءِ يَخرجانِ منْ مخرجٍ واحدٍ في أَقصى الحلقِ[3].

وَكونُ هذا الإبدالِ لُغَةً على غيرِ ما هوَ شائِعٌ في لُغةِ العربِ الذينَ يُثبِتونَ همزةَ التعديةِ في أَوَّلِ الفِعْلِ لا الهاء؛ فقدْ تعدَّدَتْ أوجُهُ صيَغِ الفِعْلِ (أراقَ) في الاستعمالِ اللغويّ العربيّ تطوُّرًا عن أَصلِ الفِعلِ على التوجيهاتِ الآتيةِ[4]:

(١) الإستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، ٣٨٥/٢. ويُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١٥٣/٤.

(٢) يُنظر: ابن منظور: لسان العرب، (ريق).

(٣) الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٧٤/١.

(٤) يُنظر: الزبيدي: تاج العروس (هرق).

١ــ (أراقَ/ يُريقُ): وهوَ أصلُ استعمالِ الفعلِ في العربيَّةِ، تُحذفُ همزتُهُ في المضارعِ على ما هوَ مشهورٌ في صيغةِ (أفعلَ)، وهذهِ الصيغةُ الأكثرُ استعمالًا، ومصدرهُ (إراقةٌ)، وأمرُهُ (أَرِقْ).

٢ــ (هَراقَ/ يُهَريقُ) بِفتحِ الهاءِ وإثباتِها دونَ حَذفٍ أوْ إبدالٍ، وأُثبِتَتِ الهمزةُ هنا؛ لأنَّ حَذفَ الهمزةِ في (أَبْعَدَ) أتى مِنْ كونِ مُضارِعِهِ المسندِ إلى المتكلِّمِ تجتمع فيهِ همزتانِ في أولِهِ (أُؤَبعِدُ)؛ فتُحذف الهمزةُ تسهيلًا، ثمَّ اطَّردَ حَذفُها في باقي أحرفِ المضارعةِ. وهذهِ العلَّةُ تنتفي مع إبدالِ الهمزةِ هاءً في (أُهَريقُ)[1].

٣ــ (أَهْراقَ/ يُهْريقُ)، وهيَ موضِعُ التفصيلِ في هذهِ المباحثةِ.

٤ــ (أَهَراقَ/ يُهَريقُ) بِإبدالِ الهمزةِ هاءً، ثمَّ زِيادةِ همزةِ التعدِيَةِ قبل الهاءِ.

٥ــ (أَهْرَقَ/ يُهرِقُ) وهيَ لغةٌ شاذَّةٌ تَقومُ عَلى إبدالِ الهمزةِ هاءً ثمَّ حذفِ عَيْنِ الفعلِ، وإثباتِ الهاءِ فاءً للفعلِ، وفاءِ الفعلِ عينًا.

والأمرُ الثاني وهو الأهمُّ: أنَّ اللغة الشائعةَ عند العربِ في (أَراقَ) إثباتُ الهمزةِ لا إبدالُها هاءً؛ وهُنا فإنَّ زِيادةَ الهمزةِ في (أَهَراقَ)، ثمَّ الذهولَ عنْ كونِ الهاءِ في (أَهَراقَ) مُبدَلَةً من الهمزةِ، وتوهُّمَ أنَّها فاءُ الفعلِ لا زائدةٌ، كلُّ هذا واردٌ بالقِياسِ إلى ما هوَ مَشهورٌ في الاستعمالِ اللغويِّ العربيِّ مِنْ تَسكينِ فاءِ الفِعْلِ في (أَفْعَلَ)؛ وكأنَّ المتكلِّمَ الذي اشتُهِرَ في لا وعيِهِ صيغةُ (أَفْعَلَ/ يُفْعِلُ) بِتسكينِ فاءِ الفِعْلِ وحذفِ الهمزةِ في المضارعةِ، لما استعملَ الفِعْلَ (أَهَراقَ) ساقَهُ لا وَعْيُهُ إلى أنَّ الهمزةَ همزةُ (أَفعَلَ) للتعديةِ، وأنَّ الحرفَ بعدَها —في سَمتِهِ

(١) يُنظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٢٧٩/٤، ويُنظر: الجوهري: معجم الصحاح، (هرق).

الاستعماليَّ- ساكِنَةٌ كما في (أَكْرَمَ/ يُكْرِمُ)؛ ذاهِلًا عنْ كونِ الهاءِ مبدلَةً من همزةٍ؛ فَقامَ بِتسكينِ الهاءِ كما يُسَكَّنُ ما بعدَ همزةِ (أَفعَلَ) في الاستعمالِ الشائِعِ عندَهُ. ويرى الباحثُ أنَّ هذا الذهولَ إنَّما يلزمُ أنْ يَكونَ وقعَ في بيئةٍ أُخرى غيرِ البيئةِ اللهجيَّةِ التي تُبدِلُ الهمزةَ هاءً؛ لأنَّ الذهولَ إنَّما يَقعُ -هنا- بِتداخُلِ الاستعمالِ الجديدِ للصيغةِ معَ استعمالِها الشائعِ عندَ المتكلِّمِ؛ ما يوقِعُ المتكلِّمَ في انحرافٍ استعماليٍّ.

المطلب الخامس: تداخُلُ لُغتيْنِ؛ لِعلَّةِ الذهولِ في قِراءَةِ: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُكِ} بكسرِ الحاءِ وضمِّ الباءِ في (الحِبُكِ):

تعدَّدَتِ القراءاتُ القرآنيَّةُ في قولِ اللهِ -تعالى-: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحُبُكِ}(١)، وجاءَ الاختِلافُ بينَ القراءاتِ في ضبطِ كلمةِ (الحُبُكِ) وهيَ جمعُ (حَبيكَةٍ) بمعنى: طريقِ الغيمِ، أوِ النجومِ، أوِ الطريقِ الحَسَنِ، وقد أشارَ غيرُ عالِمٍ إلى الاختلافِ بينَ القِراءاتِ في ضبطِ الكلمةِ، يقولُ الأنباريُّ (٥٧٧هـ): "وواحدُ الحُبُكِ: حَبِيكَةٌ، وحِباكٌ. وفي الحُبُك ثلاثةُ أوجُهٍ:

الحُبُكُ، بضَمِّ الحاءِ والباءِ، وهوَ مذهبُ العوامِ. وقرأ أبو مالكٍ الغفاريُّ (٩١هـ): (الحُبْك)، بضمِّ الحاءِ وتسكينِ الباءِ. وقرأَ الحسنُ (١١٠هـ): (ذاتِ الحِبْك)، بكسر الحاء وتسكين الباء"(٢)

في حينِ أورَدَ ابن جني (٣٩٢هـ) سبعَ قراءاتٍ للفظةِ (الحُبُكِ) على النحوِ الآتي:" قراءةُ الحَسَنِ: (الحُبْك)، مضمومةَ الحاءِ، ساكنةَ الباءِ. ورويَ عنهُ: (الحِبْك)، بكسرِ الحاءِ، ووقْفِ الباءِ، وكذلكَ قرأَ أبو مالكٍ الغفاريُّ، وروي عنه: (الحِبُك)، بكسرِ الحاءِ، وضمِّ الباءِ، ورويَ عنهُ: (الحَبَك). ورويَ عنهُ: (الحِبِك). الوجهُ السادسُ قراءةُ الناسِ[الحُبُك]. ورويَ عنْ عكرمةَ وجهٌ سابعٌ، وهوَ: (الحُبَك)".

والقراءةُ التي تخصُّ موضوعَ البحثِ هيَ قراءةُ أبي مالكٍ الغفّاريّ (الحِبُكِ): بِكسرِ الحاءِ، وضمِّ الباءِ، وهيَ قراءَةٌ تَجمَعُ بينَ الكسرِ والضمِّ، في حينِ أنَّ

(١) الذاريات: ٧.

(٢) الأنباري، أبو بكر: الزاهر في معاني كلمات الناس، ٣٤٢/١.

هُناكَ قراءتانِ إحداهُما بِضمَّتينِ، والأخرى بِكَسرَتَيْنِ، ورأى ابن جني أنَّ قراءةَ الكَسرِ والضمِّ نتجَتْ عَنْ تَداخُلٍ حدثَ عندَ القارِئِ بينَ قِراءَةِ (الحِبِكِ) وقِراءةِ (الحُبُكِ)، ورأى ابن جني أنَّ التداخُلَ اللغويَّ يَقَعُ في اللغةِ عمومًا سواءٌ بينَ كلمتينِ وهو الأكثر، أو في الكلمةِ الواحدةِ، ورأى أنَّ مردَّ التداخُلِ في هذا الموضِعِ (الحِبُكِ) إدراكُ القارِئِ لُغَتينِ أو أكثرَ، أَوْ سَهوُهُ عَنْ سُلوكِ طريقٍ واحِدٍ في تحقيقِ لُغَةٍ من هذهِ اللغاتِ؛ فتتداخَلُ لُغَتانِ أوْ أكثرُ في قِراءَتِهِ، يَقولُ -تعقيبًا على قراءةِ (الحِبُكِ)-: "وأما (الحِبُك) بكسرِ الحاءِ، وضمِّ الباءِ، فأحسَبُهُ سهوًا؛ وذلكَ أنه ليسَ في كلامِهِمْ (فِعُل) أصلًا، بكسرِ الفاءِ، وضمِّ العينِ. أو لعلَّ الذي قرأَ بهِ تداخلتْ عليهِ القراءتانِ: بالكسرِ، والضم. فكأنَّه كسرَ الحاءَ يريدُ (الحِبك)، وأدركَهُ ضمُّ الباءِ على صورةِ (الحُبُك)، وقد يعرضُ هذا التداخلُ في اللفظةِ الواحدةِ، قالَ بلالُ بنُ جريرٍ:

إذا جِئْتَهُمْ أَوْ سَآيَلْتَهُمْ وَجَدْتَ بِهِمْ عِلَّةً حاضِرَةْ

أرادَ: أوْ سَأَلتَهُمْ، أو ساءَلتَهُمْ، أوْ لغةَ مَنْ قالَ: سايَلْتَهُمْ، فأبدلت، فتداخلَتِ الثلاثُ عليهِ؛ فخلط، فقال: سآيلتهم"[1].

وفي هذا الاتجاهِ ذهبَ توجيهُ ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، الذي رأى أنَّ الذي قرأ (الحِبُك) قرأ أوَّلًا بالقراءةِ الأقلَّ شُهرَةً؛ فنطقَ الحاءَ مكسورَةً، ثمَّ بَعدَ أنْ نطقَ الحاءَ مكسورَةً وأرادَ نُطقَ الباءِ، ذَهِلَ عَنْ كَسرِهِ الحاءَ، وذَهَبَ إلى اللغةِ المشهورةِ بالضمِّ، غيرَ أنَّهُ لَمْ يُصَحِّحِ الهاءَ المكسورَةَ؛ فنطقَ: (الحِبُك)، يَقولُ في ذلكَ: "إنْ صحَّ النقلُ قلنا فيه -بناءً على ما قالَ ابن جني-: (وهوَ

(١) ابن جني: المحتسَب في تبيينِ وجوهِ شواذِّ القراءاتِ والإيضاح عنها، ٣٣٧/٢.

أنَّ الحِبِكَ بكسرتينِ وَالحُبُكَ بضمتينِ بمعنَى) : إنَّ الحِبُكَ مركبٌ مِنْ اللغتينِ، يعنِي أنَّ المتكلِّمَ بهِ أرادَ أنْ يقولَ الحِبِك بكسرتينِ، ثمَّ لما تلفَّظَ بالحاءِ المكسورةِ ذَهِلَ عنْها وذهبَ إلى اللغةِ المشهورةِ وهيَ الْحُبُك بضمتينِ، فلمْ يرجِع إلى ضمِّ الحاءِ، بلْ خلَّاها مكسورةً، وضمَّ الباءَ، فتداخلتِ اللغتانِ: الحِبِكُ والْحُبُكُ في حرفِي الكلمةِ الحاءِ والباءِ"(١)

ويرى الباحثُ أنَّ هُناكَ ملحوظتَينِ يجبُ أخذُهما بعينِ الاعتبارِ في التعاملِ معَ تعليلِ ابن الحاجب قِراءَةَ (الحِبُكِ) على الذهولِ المفضي إلى التداخُلِ بينَ اللغتينِ:

الأولى: أنَّ ابن الحاجب ومِن قبلِه ابن جني (٣٩٢هـ) قد تعاملا معَ لفظِ (الحِبُكِ) بِمَعزِلٍ عَنِ السياقِ اللفظيِّ الذي وردَ فيهِ في تركيبِ الآيةِ القرآنيَّةِ الكريمةِ، وأنَّهما تعاملا معَ اللفظةِ بِوصفِها كَيانًا لغويًّا قائِمًا بِذاتِهِ؛ فبحثا في سببِ مجيءِ هذا اللفظِ على ضبطٍ يُخالفُ أحدَ الأنساقِ الصرفيَّةِ المعتبرةِ في هذهِ اللفظةِ واشتقاقاتِها ونظائِرِها. وخيرٌ مِنْ هذهِ المعالجةِ المعزولةِ للَّفظة، أنْ يُنظَرَ إليها في إطارِ سياقِها اللفظي في التركيبِ كاملًا؛ وفيهِ أنَّ كلمةَ (الحِبُكِ) سُبِقَتْ بِكَلِمةِ (ذاتِ)، وعليهِ؛ فإنَّ الحاءَ المضمومةَ في الأصلِ قَدْ سُبِقَتْ بالتاءِ المكسورةِ، وبعدَ التاءِ جاءتِ اللامُ الساكنةُ التي تمثِّلُ حاجِزًا غيرَ حصينٍ بينَ المتحرِّكَيْنِ، وهنا حدَثَ إتباعٌ بينَ ضمةِ الحاءِ في (الحُبُكِ) وكسرةِ التاءِ قبلَها في (ذاتِ)؛ فكُسِرَتِ الحاءُ إتباعًا للكسرةِ قبلها إتباعَ لاحقٍ لِسابِقٍ، وهذا واقعٌ في اللغةِ عمومًا، ومثالُهُ في القرآنِ ضَمُّ اللامِ في (للهِ) إتباعًا لضمةِ

(١) الإستراباذي، الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ٣٩/١.

(الحَمْدُ) في قراءةِ: {الحَمْدُ لُلَّهِ ربِّ العالَمينَ} [1]، وهذا ما ذهبَ إليهِ أبو حيّانَ الأندلسيُّ (٧٤٥هـ) في توجيهِ قراءةِ (الحِبُكِ). يَقولُ في هذهِ المسألةِ: "وَالأَحْسَنُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ مِمَّا اتَّبَعَ فِيهِ حَرَكَةُ الحَاءِ لِحَرَكَةِ (ذَاتِ) فِي الكَسْرَةِ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِاللَّامِ السَّاكِنَةِ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصينٍ"[2]

وهذا التوجيهُ -كما هوَ واضحٌ- ينسجمُ مَعَ الاستعمالِ اللغويِّ العربيِّ، ويقدِّمُ تعليلًا في إطارِ السياقِ الاستعماليِّ الواقعِ في اللغةِ، بعيدًا عَنِ الافتراضاتِ التكهُّنيَّةِ الفلسفيَّةِ الافتراضيَّةِ التي تجنحُ بالتعليلِ اللغويِّ إلى ما يُشبِهُ الرجمَ بالغيبِ الذي لا دليلَ عليهِ، ولا هوَ ناتجٌ عَنْ سؤالِ مَنْ تكلَّمَ بهذهِ القراءةِ؛ فيُجيبُ معلِّلًا قراءتَهُ بهذا الذي افترضهُ ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، فكيفَ ننصرفُ عنِ التعليلِ بِما هوَ واقعٌ في الاستعمالِ اللغويِّ، إلى ما هوَ افتراضٌ ناتجٌ عن ملَكاتٍ فلسفيَّةٍ منطقيَّةٍ لا دليلَ عليها؟

الثانية: أنَّ افتراضَ السهوِ والذهولِ مقبولٌ في الاستعمالِ البشريِّ العربيِّ، أمَّا أنْ توصَفَ قراءةٌ شاذَّةٌ بِأنَّها جاءتْ نتاجًا لِسهوِ القارئِ، أوْ ذُهولِهِ عَنِ استعمالٍ لغويٍّ إلى آخرَ، فهذا مما لا يليقُ في إطارِ القراءاتِ القرآنيَّةِ، التي يرى العلماءُ أنَّ شُذوذَها إنَّما هو من قبيلِ مجيئِها على غيرِ الشائعِ من كلامِ العربِ، لا من قبيلِ مجيئِها على ما يخرجُ عن صحيحِ اللغةِ.

(١) يُنظر: ابن جني: المحتسب، ١/١١٠-١١٤.

(٢) الأندلسي، أبو حيان: البحر المحيط، ٩/٥٥٠.

سادسًا: الذهولُ عنْ قرينةِ الإشارةِ المعيَّنةِ في أسماءِ الإشارةِ، وأَثرُ ذلكَ في توجيهِ التابعِ بَعدَها:

تنبُعُ هذهِ المسألةُ منَ الخلطِ بينَ نوعَينِ منَ الأسماءِ: نَوعٍ يَكونُ فيهِ الإبهامُ متأصِّلًا باعتبارِ الوَضعِ، لا ينفكُّ عنهُ الإبهامُ؛ فيحتاجُ إلى تمييزٍ يُزيلُ إبهامَهُ، ويوضِّحُ ماهيَّتَهُ، كألفاظِ العقودِ مثلِ: (عشرين، وثلاثين). ونوعٍ آخرَ منَ الأسماءِ يَكونُ معرفةً أصلًا باعتبارِ الوضعِ؛ لِقرينةٍ فيهِ تُزيلُ إبهامَهُ؛ كالضَّمائرِ التي يتعيَّنُ أنْ تَكونَ دالَّةً على ما عُرِفَ فَأُضْمِرَ، وكأسماءِ الإشارَةِ التي تشتملُ على قرينةِ الإشارةِ المستقرَّةِ فيها؛ وما أَشرتَ إِلَيْهِ تعيَّنَ بالإشارةِ إليهِ؛ فَعُرِّفَ وتعيَّنَ.

فألفاظُ العُقودِ المبهَمَةُ –مثلًا– لا يُعرَفُ المتعيِّنُ بِها إِلَّا بتمييزِها الذي يَليها؛ لأنَّ معنى العددِ فيها ليسَ المتعيِّنَ المقصودَ في إيرادِها، وإنَّما المقصودُ هو التمييزُ الذي يليها، فإنْ قلتَ: حضرَ عِشرونَ...، ووقفتَ عندَ العددِ؛ لَمْ يتعيَّنِ المقصودُ بالعددِ (عِشرون) بسببِ الإبهامِ المستَقِرِّ في دَلالَةِ الكلمةِ، وهذا لا يَرْفَعُهُ سِوى التمييزِ الذي يُعَيِّنُ المقصودَ بالعددِ، فإذا قُلتَ: حضرَ عِشرونَ عالِمًا؛ زالَ الإبهامُ الدَّلاليُّ؛ لأنَّ المقصودَ المتعيِّنَ في الكلامِ (العلماءُ).

أمَّا الضَّمائرُ وأسماءُ الإشارةِ، فَهِيَ مَعارِفُ باعتبارِ الوضعِ الأَصليِّ لَها؛ فالضَّمائرُ تقتَضِي أَنْ يَكونَ هناكَ ظاهرٌ مَعرِفَةٌ حتَّى يُضمَرَ، وَما دامَ قَدْ عُرِفَ تَعَيَّنَ أَنْ يَكونَ معرفَةً بَعدَ إِضمارِهِ. غيرَ أنَّ بعضَ العلماءِ رأى أنَّهُ يمكنُ أنْ تقعَ الضمائرُ وأسماءُ الإشارةِ مبهماتٍ في سياقاتٍ استعماليَّةٍ معيَّنةٍ؛ إذا لَم تدلَّ في سياقٍ ما على ما تدلُّ عليهِ عادةً في أَصلِ وَضعِها اللغويِّ، مِنْ ذلكَ ما

وجَّه بهِ بعضُ النحاةِ المنصوبَ بعدَ الضَّميرِ في قولِهِ -تعالى-:{فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا}[1]؛ فقد رأى الزمخشريُّ (٥٣٨هـ) وَجهًا إعرابيًّا يَكونُ فيهِ (عارضًا) تَمييزًا بِكَونِ الضَّميرِ الهاءِ في (رأوْهُ) مُبهَمًا، تعيَّنَ بالتمييزِ، يَقولُ في هذا:" (فَلَمَّا رَأَوْهُ) في الضميرِ وجهانِ: أنْ يرجعَ إلى (مَا تَعِدُنَا)، وأنْ يكونَ مُبْهمًا قدْ وضحَ أمرُه بقولِهِ: (عارِضًا)، إمّا تمييزًا وإما حالًا. وهذا الوجهُ أعربُ وأفصحُ"[2].

والأمرُ عَينُهُ يُمكِنُ توصيفُهُ في أسماءِ الإشارةِ والمنصوبِ بعدَها، حينَ يُعتَقَدُ أنَّ المقصودَ بالحُكمِ فيها التمييزُ بَعدَها، وأنَّها مُبهَمَةٌ لا يتعيَّنُ المقصودُ بِها إلَّا بالتمييزِ بَعدَها؛ وَعلى هذا الاعتقادِ وُجِّهَ نَصْبُ (مَثَلًا) على التمييزِ في قولِهِ -تعالى-:{مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا}[3]، والذينَ اختاروا النصبَ على التمييزِ رأَوْا في اسمِ الإشارةِ (هذا) مُبهَمًا على الرغمِ من اعتبارِ التعريفِ بالإشارَةِ فيهِ[4]، وحُجَّتُهُم في ذلكَ أنَّ معنى الضميرِ أَوِ اسمِ الإشارةِ في هذهِ الأَمثلةِ ونحوِها مُبهَمٌ في دَلالَةِ السياقِ، نَظيرَ الإبهامِ في الضَّميرِ في قولِكَ: رُبَّهُ رَجُلًا؛ بِدلالَةِ أنَّ رُبَّ لا تَجُرُّ إلّا النَّكِراتِ[5].

وقَدْ بُنيَ هذا الرأيُ مِنْ إقرارِ وُقوعِ المضمَرِ واسمِ الإشارةِ نَكِراتٍ في الدَّلالةِ السياقيَّةِ على حُجَّةِ انصِرافِ ذِهنِ المتكلِّمِ والمتلقّي عَنِ التعريفِ الموجودِ في

(١) الأحقاف: ٢٤.

(٢) الزمخشري: تفسير الكشاف، ١٠١٤/٢٦.

(٣) البقرة: ٢٦.

(٤) يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: البحر المحيط، ٢٠١/١-٢٠٢.

(٥) يُنظر في توجيه كون الضمير نكرة في (رُبَّهُ رجلًا): ابن مالك: شرح التسهيل، ١٨٤/٣.

هذهِ الأَسماءِ في أَصْلِ وَضعِها في اللغةِ العربيَّةِ؛ فتأتي في بَعْضِ السياقاتِ الاستعماليَّةِ مُنقطِعَةَ الدلالةِ عنْ ماهيَّتِها الأَصليَّةِ؛ فتَنْصَرِفُ وَظيفَتُها عَنِ التعريفِ إلى الإبهامِ الذي لا يَرفَعُهُ ما في أَصلِها مِنْ قَرائِنِ التعريفِ؛ لأنَّها في بَعضِ السياقاتِ تَكونُ مُنبَتَّةَ الصِّلةِ عنْ ماهيَّتِها الأَصليَّةِ؛ فاسمُ الإشارةِ مَثَلًا يَكتَسِبُ التعريفَ مِنْ مَعنى الإشارةِ المستقرِّ فيهِ، وهذا المعنى الأصليُّ يَقترنُ – في أَصلِ الوضعِ اللغويِّ- بِحركةٍ إشاريَّةٍ منَ المتكلِّمِ للسامِعِ، تُعَيِّنُ للسامِعِ الاسمَ المرادَ بالحُكمِ، وهذا المعنى التعريفيُّ لأسماءِ الإشارةِ قَدْ يَذهَلُ عَنهُ السامِعُ في بَعضِ السياقاتِ الدلاليَّةِ، ما يُحيلُ مَفهومَ الإشارةِ إلى الإبهامِ غيرِ المتعيِّنِ؛ وهذا يَستدعي التمييزَ الذي يُزيلُ الإبهامَ العارضَ لاسمِ الإشارةِ.

وفي المقابِلِ رَدَّ بعضُ النحاةِ هذا التوجيهَ للنصبِ على التمييزِ بعدَ الضميرِ والإشارةِ، ورأَوْا أنَّ التمييزَ إنَّما يأتي لِرفعِ الإبهامِ عنْ ذاتٍ مُبهمةٍ في أَصلِ الوضعِ، وهوَ إبهامٌ لا ينفكُّ عنْ هذهِ الأسماءِ، وهذا ما لا يتوفَّرُ في الضمائرِ وأسماءِ الإشارةِ التي هيَ معارفُ في أَصلِ وضعها بالقرائنِ المعرِّفةِ لها، ورأى هذا الفريقُ أنَّ توهُّمَ الإبهامِ في بعضِ استعمالِها في سياقاتٍ معيَّنةٍ إنَّما مَرَدُّهُ إلى الذُّهولِ عنْ قرينةِ التعريفِ فيها؛ كالذهولِ عَنْ قرينةِ الإشارةِ المستقرَّةِ في أَسماءِ الإشارةِ، وهذا الذهولُ عن قرينةِ التعريفِ لا يُخَوِّلُ نَصبَ التمييزِ بَعدَها؛ لأنَّ الإبهامَ المتوَهَّمَ فيها إبهامٌ عارِضٌ غيرُ مستقرٍّ، وهوَ يختلفُ عَنِ الإبهامِ المستقرِّ في ألفاظِ العقودِ التي تَمَّتِ الإشارةُ إليها سابِقًا. يَقولُ ابن الحاجب (٦٤٦هـ) – في معارضتِهِ توجيهَ التمييزِ بعدَ المضمرِ والإشارةِ:" تَوَهَّمَ بعضُ النحويينَ أنهُ يصحُّ التمييزُ عنْ كلِّ مبهَمٍ مثل قوله –تعالى-: {فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا}

...وكذلك توهَّم في قولِهِ –تعالى–: {مَاذا أَرادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا}، وشبهُهُ كثيرٌ. وَهذا غَلَطٌ؛ لأنَّ التَّمييزَ رفعُ الإبهامِ المستقرِّ عنْ ذاتٍ مذكورةٍ أوْ مقدرةٍ. ونعني بالمستقرِّ ما لا ينفكُّ عنْهُ الإبهامُ باعتبارِ الوضعِ، والمضمرُ ليسَ فيه ذلكَ؛ فإنهُ إنَّما يُضمرُ الشيءُ بعدَ أنْ يُعرَفَ، واسمُ الإشارةِ وإنْ سُمِّيَ مُبْهَمًا فلا ينفكُّ عنْ قرينةٍ مشروطةٍ فيهِ باعتبارِ الوضعِ يتبيَّنُ بها غالبًا، ومِنْ هذِهِ الجهةِ كانَ الوهمُ لما رأوها لا يُفهم مِنها ماهيَّةُ مسماها، توهَّموا أنَّها كعشرينَ وثلاثينَ وليسا بِسَواءٍ؛ إذْ عشرونَ وثلاثونَ لا ينفكُّ عنِ الإبهامِ باعتبارِ الوضعِ. وهذا وبابُه إنْ فُرِضَ إبهامٌ فَلِلذُّهولِ عنْ قرينةِ الإشارةِ المعيَّنَةِ"[1]

والذي يراه الباحثُ أنَّ نفيَ ابن الحاجب (٦٤٦هـ) مجيءَ الضمائرِ وأسماءِ الإشارةِ مبهمةً إبهامًا عارِضًا، أمرٌ فيهِ نظرٌ؛ فابن الحاجب (٦٤٦هـ) إنَّما اتكأ في رأيهِ على أَصلِ وضعِ هذهِ الأسماءِ المعرَّفةِ في اللغةِ العربيَّةِ، ورأى أنَّ هذا الأصلَ يُحتِّمُ عدمَ الحيدِ عن كونِها معارِفَ لأنها اكتسبَت تعريفَها منْ مسوّغِ نشأتها في اللغةِ؛ ذلكَ أنَّ وجودَ الضمائرِ مبنيٌّ على وقوعها موقعَ اسمٍ معرفةٍ نابت عنهُ، واسمُ الإشارةِ يكتسب التعريفَ من قرينةِ الإشارةِ المتأصلةِ فيهِ. لكنْ يرى الباحثُ أنَّ الاستعمالَ اللغويَّ هو الفيصَلُ في المعنى الوظيفيِّ للأسماءِ تعريفًا وتنكيرًا، وأنَّ أصلَ وضعِ الكلماتِ في بابِ المعارفِ لا ينفي وقوعها نكرةً أحيانًا إذا لم تدلَّ في سياقِ الاستعمالِ على معرفةٍ معيَّنةٍ محدَّدةٍ، وعليهِ فلا ينتفي وقوعُ بعضِ المعارفِ مبهمةً في السياقِ، إبهامًا يُبنى عليهِ أحيانًا أحكامٌ نحويَّةٌ تختصُّ بها النكراتُ دونَ المعارفِ. وخيرُ دليلٍ على ذلكَ

(١) ابن الحاجب، عثمان: كتاب أمالي ابن الحاجب، ٦٦٤/٢.

(ال) التعريفِ التي هيَ لاحقةٌ لغويَّةٌ وظيفتُها التعريفُ في أصلِ الوضعِ، والمعرَّفُ بها لا يقعُ موصوفًا بجملةِ صفةٍ؛ لأنَّ جملةَ الصفةِ يتعيَّنُ أنْ يَكونَ موصوفُها نكرةً، غيرَ أنَّهُ قد تلحقُ (ال) ببعضِ الأسماءِ فلا تُكسبُها تعريفًا كما هوَ مفترَضٌ، بل تبقى دلالتُها مبهمةً غيرَ محدَّدةٍ على ذاتٍ بِعينِها، وعليهِ؛ فيجوزُ أنْ توصَفَ بجملةٍ، ومن ذلكَ الموصوفُ (اللئيمُ) الذي وُصفَ بالجملةِ الفعليَّةِ في قولِ الشاعرِ:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلى اللَّئيمِ يَسبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنيني

حيثُ رأى جماعة من النحاةِ أنَّ (ال) هنا للجنسِ لا للعهدِ والتعيينِ[1]، و(اللئيم) هنا قريبة من النكرةِ في الدلالةِ والوظيفةِ؛ فجازَ أنْ توصفَ بجملةٍ، والذي أجازَ ذلكَ هوَ السياقُ الاستعماليُّ الذي لم يدلَّ على معرَّفٍ متعيّنٍ بذاتِهِ بل دلَّ على جنسٍ كاملٍ دونَ تعيينٍ، وعليهِ؛ يرى الباحثُ أنَّ توجيهَ الزمخشريّ مقبولٌ نحويًّا؛ لأنهُ يُراعي الدلالة اللغويَّةَ المترتّبةَ على النظرِ إلى الكلماتِ استنادًا إلى معناها في الاستعمالِ، لا إلى ما وُضِعَتْ عليهِ في الأَصلِ؛ بحيثُ لا يُضحي التعاملُ معَ المركباتِ اللغويَّةِ بِوصفِها قوالبَ جامدةً بمعزِلٍ عنْ سياقِها الاستعماليّ.

(١) يُنظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٩٤٨/٢.

المطلبُ السادسُ: علَّةُ إمكانيَّةِ الذهولِ عَنِ الصفةِ واستقلالِها عنِ الموصوفِ، في رَدِّ رأيِ مَنْ قالَ بِجوازِ إلحاقِ ألفِ النُدبةِ الصِّفةَ:

اختلفَ العُلَماءُ في مسألةِ جوازِ إلحاقِ ألفِ النُدبةِ الصِّفةَ في مثلِ قولِكَ: (وا خالدُ الكريماهُ) في اتجاهينِ:

الأوَّل: أجازَ هذا الاستعمالَ في الصِّفةِ بعضُ النحاةِ، منهم الكوفيون كالفراءِ (٢٠٧هـ)، ومنهم بعض البصريين كيونسَ بنِ حبيبٍ (١٨٢هـ)، ويرى من أجازَ هذا التركيبَ الاستعماليَّ أنَّ إلقاءَ ألفِ الندبةِ على الموصوفِ لا على الصفةِ ممكنٌ بِدليلَيْنِ:

١ــ أنّهم قاسوا إلقاءَ ألفِ الندبةِ على الموصوفِ لا الصِّفةِ، بِإلقاءِ ألفِ الندبةِ على المضافِ إليهِ لا المضافِ، ورأى هؤلاءِ النحاةُ أنَّ الصفةَ والموصوفَ -في هذه المسألةِ- بمنزلةِ المضافِ والمضافِ إليهِ، وعليهِ؛ فلا مانعَ من إلحاقِ ألفِ الندبةِ بالصفةِ. جاءَ في الإنصافِ: "أمَّا الكوفيونَ فاحتجُّوا بأنْ قالوا: أجمعْنا على أنَّه يجوزُ أنْ نلقيَ علامةَ الندبةِ على المضافِ إليهِ، نحوَ قولك: "وا عبدَ زَيْدَاه، وا غلام عَمْرَاه"؛ فكذلك ههنا؛ لأنَّ الصفةَ معَ الموصوفِ بمنزلةِ المضافِ معَ المضافِ إليهِ؛ فإذا جاز أن تُلْقَى علامةُ النُّدْبَةِ على المضافِ إليهِ؛ فكذلك يجوز أن تُلْقَى على الصفة"[(١)].

٢ــ أنَّهُمُ استدلُّوا على جوازِ ذلكَ بورودِ ذلكَ في الاستعمال الفصيح على إلحاقِ ألفِ الندبةِ بالصفةِ، من مِثْلِ قولِ عربيٍّ ضاع له جمجمتان

(١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٣٠٠.

(قَدَحانِ): وا جُمْجُمَتَيَّ الشاميَّتَيْناه[1]، فَكانَ للمجوِّزينَ دليلٌ قِياسيٌّ ودليلٌ استعماليٌّ على صحَّةِ رأيِهم.

الثاني: وفي مقابل ذلكَ منعَتْ طائفةٌ من النحاةِ إلحاقَ ألفِ الندبةِ الموصوفَ، ومنهم جمهورُ البصريينَ،كالخليلِ (١٧٠هـ)، وسيبويهِ (١٨٠هـ)، واستدلّوا على عدمِ جوازِ ذلكَ بدليلينِ، هما:

١ــ أنَّ قياسَ الموصوفِ والصفةِ على المضافِ والمضافِ إليهِ في هذه المسألةِ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليهِ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ، غيرُ مستقلَّينِ عن بعضِهما، ولذلكَ؛ لا يجوزُ ذِكرُ المضافِ دونَ المضافِ إليهِ، وهذا ما ليسَ بِواقعٍ بينَ الصفةِ والموصوفِ؛ لأنَّ الصفةَ مستقلَّةٌ في المعنى عنِ الموصوفِ، وعليهِ؛ فجائزٌ ذِكرُ الموصوفِ دونَ الصِّفةِ[2].

ويرى الباحثُ أنَّ وجهَ هذا الرأيِ عندَ البصريّينَ يتمثَّلُ في أنَّ المقصودَ بِحُكمِ الندبة في الصفةِ وموصوفِها هو الموصوفُ وحدَهُ، والصِّفةُ غيرُ مقصودةٍ بِحُكمِ الندبةِ؛ ففي قولكَ يا زيداهُ الكريمُ، فإنَّ المتفجَّعَ عليهِ أساسًا هنا (زيدٌ) لا (الكريمُ)، فَلِمَ تلحقُ الندبةُ الصِّفةَ وهي غيرُ مقصودةٍ بحكمِ الندبةِ، لكنْ في المضافِ والمضافِ إليهِ فإنَّ المقصودَ في حُكمِ الندبةِ والتفجُّعِ كِلا المضافِ والمضافِ إليهِ، لا واحدٌ منهما فقط، وعليهِ؛

(١) يُنظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٤١٦/٣.

(٢) يُنظر: الأنباري: الإنصاف: ٣٦٥/١، الأنباري: أسرار العربية، ص ١٨٣-١٨٤، ابن يعيش: شرح المفصل: ٣٥٩/١.

فَلحاقُ الندبةِ بالمضافِ إليهِ – وهو منادًى مَعَ المضافِ وتتمَّةٌ لَهُ– لَحاقٌ صحيحٌ لَفظًا ومعنًى واستعمالًا.

٢_ أنَّ الموصوفَ المنادى يأتي مبنيًّا، وتكونُ صِفتُهُ معربةً في مثلِ: يا خالدُ الكريمُ؛ وهذا دليلٌ على أنَّهما ليسا بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ كالمضافِ والمضافِ إليهِ، فإذا ألحقنا ألف الندبة بالموصوفِ ألزمناهُ البناءَ وهو في الأصلِ معربٌ، واختلافُ الصِّفةِ والموصوفِ بين البناءِ والإعرابِ دليلٌ على أنَّهما ليسا بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ كالمضافِ والمضافِ إليهِ، وفي هذا يَقولُ أبو عليٍّ الفارسيُّ (٣٧٧هـ): " الدليلُ على انفصالِ الصفةِ منَ الموصوفِ في المعنى –وإن كانتْ تجري عليهِ في إعرابِهِ– قولُهُمْ في النداءِ : (يا زيدُ العاقلُ)، ألا ترى أنَّ الموصوفَ مبنيٌّ، والصفة معربةٌ؟ فاختلافُهما في الإعرابِ والبناءِ دلالةٌ على أنَّهما ليسا بجاريَيْنِ مجرى الشيءِ الواحدِ. فإذا كانَ كذلكَ لمْ يَجُزْ قولُ يونسَ في إلحاقِ علامةِ الندبةِ الصفةَ؛ لأنَّ الصفةَ منفصلةٌ من الموصوفِ، وليستْ بداخلةٍ في النداءِ"[١]

ولعلَّ موقفَ البصريينَ قائمٌ على فكرةِ العلاقةِ بين المضافِ والمضافِ إليهِ من جهةٍ، والصفةِ والموصوفِ مِنْ جهةٍ أُخرى، هذهِ العلاقةُ الراجعةُ إلى أصلِ الوضعِ والدّلالةِ؛ فالمضافُ والمضافُ إليهِ أصبحا –في الاستعمالِ– كالكلمةِ الواحدةِ، يكونُ كلٌّ منهما كالحرفِ منَ الكلمةِ، فلا يُمكنُ أنْ يغفلَ مستعملُ اللغةِ عن حرفٍ من الكلمةِ؛ لأنَّ ذلكَ سيُشعرهُ بالخللِ الاستعماليِّ الذي سينبّهُهُ إلى كاملِ التركيبِ؛ لِيحصُلَ تَمامُ المعنى، ففي قولِكَ جاءَ أبو عليٍّ،

(١) الفارسي، أبو علي: المسائل البصريات، ص٥١٣.

فإنَّه لا يستقيمُ الاستعمالُ بِقولِكَ: جاءَ أبو؛ لأنَّ التركيبَ هنا مختلٌّ غيرُ تامٍّ، ويُحوِجُ إلى البحثِ عمّا يُكَمِّلُ (أبو)؛ لِيُصبِحَ المعنى والتركيبُ مقبولَيْنِ مُفهِمَيْنِ مُفيدَيْنِ.

هذا بِخِلافِ العلاقةِ الاستعماليَّةِ والدَّلاليَّةِ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ؛ فالصِّفةُ لا تقعُ في الاستعمالِ إلّا بعدَ تمامِ الموصوفِ في التركيبِ قبلَ وقوعِها، هذا التَّمامُ الذي يجعلُ الصفةَ مستقلَّةً عنِ الموصوفِ؛ فإذا ذَهِلَ مُستعمِلُ اللغةِ عنِ الصِّفةِ، لَمْ يَختلَّ تَمامُ الموصوفِ، ولَمْ يُشعَرْ بِخللٍ – في الجملةِ –دافعٍ إلى إعادةِ النظرِ في التركيبِ كما هو عليه الحالُ في حذفِ المضافِ إليهِ، ففي قولكَ: جاءَ محمدٌ القويُّ يرفع سيفَهُ، فإنَّكَ لو ذَهِلتَ عنِ الصفةِ (القويُّ) ولَمْ تقرأْها، فلنْ يختلَّ تركيبُ الكلامِ بقولِكَ: جاءَ محمدٌ يرفعُ سيفَهُ. وعليهِ؛ فإنَّ إمكانيَّةَ الذهولِ عنِ الصفةِ دونَ اختلالِ التركيبِ، وعدمَ إمكانيَّةِ الذهولِ عنِ المضافِ إليهِ، يؤكِّدُ موقفَ البصريينَ من عدمِ جوازِ إلحاقِ ألفِ الندبةِ.

وهذا التَّفصيلُ يتجلّى في نداءِ المضافِ والموصوفِ؛ ففي نداءِ المضافِ والمضافِ إليهِ فإنَّ كِلَا المضافِ والمضافِ إليهِ داخلٌ ضمنَ النداءِ بوصفهما واحدًا في التركيبِ، يجري عليهما عملُ النداءِ، لذا؛ جازَ إلحاقُ ألفِ الندبةِ المضافَ إليهِ. وهذا ما ليسَ واقعًا في نداءِ الصفةِ والموصوفِ؛ فالصفةُ مستقلَّةٌ عنِ الموصوفِ، وللمتكلِّمِ الخَيارُ في إثباتِ الصفةِ أو في حذفِها، ولو ذَهِلَ عنها لما اختلَّ المعنى، ومن هنا؛ فليستِ الصفةُ مُنادًى، ولا يجري عليها ما يَجري على المنادى، فكيفَ يَجوزُ أنْ يَلحَقَها ألفُ الندبةِ التي تختصُّ بالمنادى وحدَهُ؟ وفي هذا يَقولُ ابنُ الحاجبِ (٦٤٦هـ) ردًّا على موقفِ يونسَ بنِ

حبيبٍ (١٨٢هـ): "وأما يونسُ فإنَّهُ يقول: [الصفةُ والموصوفُ] اسمان تنزلا منزلةَ اسمٍ واحدٍ؛ فلحقتهُ علامةُ الندبةِ كالمضافِ والمضاف إليهِ في قولهم: وا عبدَ المطَّلِباه، وشِبْهِهِ. والجوابُ: الفرقُ؛ وذلك أن المضافَ والمضافَ إليهِ تركَّبا وصارَ مدلولُهُما واحدًا، فصار كلُّ واحدٍ منهما كالزَّاي مِنْ (زَيْد)، حتى أنك لو فَصَلْتَ أحدَهُما عن الآخرِ لَمْ تفهمِ المدلولَ أصلًا، وليسَ كذلكَ الصفةُ والموصوفُ؛ فإنَّ الموصوفَ مستقلٌّ بالدلالةِ معَ الذهولِ عنِ الصفةِ، إذْ لَمْ تأتِ إلَّا بعدَ تمامِ الأولِ وكمالِه لغرضٍ، فقد ظهرَ الفرقُ بينَ الصفةِ والموصوفِ، والمضافَ والمضافِ إليه"[1].

والذي يراه الباحثُ أنَّ حجَّةَ المانعين أقوى مِن حجَّةِ مَنْ جوَّزوا إلحاقَ ألفِ الندبةِ المضافَ؛ لأنَّ تعليلَ المانعينَ يَتماشى مَعَ واقِعِ الاستعمالِ اللغويِّ المطَّرِدِ في اللغةِ، وهوَ تعليلٌ يَسبُرُ غورَ السَّمتِ اللغويِّ الذي ينتظمُ الاستعمالَ اللغويَّ العربيَّ؛ فيدركُ طبيعةَ العلاقةِ بينَ مكوِّناتِ التراكيبِ اللغويَّةِ، التي لا تأتي في كلِّ الاستعمالاتِ على نسقٍ تركيبيٍّ واحدٍ من حيثُ الارتباطُ الدلاليُّ والتركيبيُّ؛ فيأتي بعضُها وثيقَ الصِّلةِ بينَ مكوِّناتِهِ كالمضافِ والمضافِ إليهِ؛ ما يترتَّبُ عليهِ أحوالٌ منَ العلاقةِ الإعرابيَّةِ تعكسُ تلكَ الصلةَ غيرَ المنبتَّةِ بينَ تلكَ المكوِّناتِ. في حينِ يأتي بعضُ التراكيبِ في إطارِ العلاقةِ الثانويَّةِ المستقلَّةِ بينَ مكوِّناتِها؛ ما يجعلُ الانفصالَ الاستعماليَّ بينَ مكوِّناتِها ممكنًا قَصدًا كانَ هذا الانفصالُ أم ذهولًا مِنْ مستعملِ اللغةِ؛ ما يترتَّبُ عليهِ الفصلُ بينَ هذهِ المكوِّناتِ فَصلًا يُغايِرُ بينها في تأثيرِ العواملِ النحويَّةِ في بعضِ الاستعمالاتِ.

(١) ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، ٤٨٧/١.

هذا فضلًا عن أنَّ إلحاقَ ألفِ الندبةِ على الموصوفِ -عندَ المجوّزينَ- يكادُ ينحصرُ في استعمالٍ نثريٍّ واحدٍ سُمِعَ من عربيٍّ فصيحٍ قالَ في قَدَحَيْهِ: (وا جُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ)، وهذا الاستعمالُ نادرٌ شاذٌّ لَمْ يطَّرِدْ في كلامِ العربِ، ومعلومٌ أنَّ القليلَ الشاذَّ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليهِ في التقعيدِ النحويِّ.

***

الخاتمة

أولًا: تعدَّدت أسباب الذهول في مسائلِ النحوِ والصرفِ وكانَ مِنْ أبرزِها:

١_ مخالفةُ شيوعِ الاستعمالِ.

٢_ ضعفُ تركيبِ الكلمةِ (الحروفِ الأحادية).

٣_ احتمالُ اللبسِ فيما تشابه منَ المكونات اللغوية للكلماتِ والتراكيبِ. المسائل.

٤_ التداخُلُ الذي قد يقع فيه المتكلم بينَ لُغاتٍ مختلفةٍ للفظ اللغوي.

ثانيًا: مثَّلَ الذهولُ علَّةً نحويَّةً، استدلَّ بها النحاةُ على توجيهِ بعضِ مسائلِ النحوِ والصرفِ، وقد شكِّلَ الذهولُ ملمحًا انزياحيًّا في الاستعمالِ اللغويّ العربيّ؛ يُوافقُ كَوْنَ اللغةِ لغةً إنسانيَّةً تتشكَّلُ بمرونةٍ ومطاوعةٍ متناسبةٍ مع طبيعةِ الإنسانِ المتقلبةِ والمتغيّرةِ، ومع طبيعةِ الظروفِ الحاليَّةِ المحيطةِ بتكوينِ النصّ اللغويّ.

ثالثًا: وفي إطارِ المسائلِ النحويةِ والصرفيةِ جاءتْ علَّةُ الذهولِ في التقعيد اللغويّ وفي البناء اللغوي مراعاةً لمقتضى حالِ السامعِ والمتكلمِ في النظامِ اللغوي العربي؛ بغيةَ الوصولِ باللغةِ إلى غايتِها في الإفهامِ الوظيفيِ في أعلى درجاتِ الوضوحِ؛ دفعًا للَّبسِ في فهمِ المقصودِ في المنطوقِ اللغويّ منْ جهةِ المتكلِّم، ومنْ جهةِ السامعِ، هذا إلى جانبِ مراعاةِ طبيعةِ الإنسانِ التي فطرهُ اللهُ عليها، هذهِ الطبيعةُ التي جَبَلَتِ الإنسانَ على كونِهِ مُعرَّضًا للخطأِ والنسيانِ والغفلةِ والذهولِ عن حقيقةِ الواقعِ اللغويّ، نُطقًا أوِ استِماعًا أوْ إدراكًا للسمتِ اللغويّ الشائعِ في بيئةِ التقعيدِ اللغويّ

العربيّ، ويُعَدُّ التعليلُ النحويُّ بالذهولِ مرحلَةً متقدِّمةً من مراحلِ تطوُّرِ الدرسِ النحويِّ العربيِّ؛ ذلكَ أنَّ هذا العليلَ يَقومُ -أساسًا- على مراعاةِ حالِ السامعِ والمتكلِّمِ، لا مِنْ منظورٍ معياريٍّ قاعديٍّ، بل مِنْ منطلقاتٍ ذهنيَّةٍ ونفسيَّةٍ، تَسبُرُ غَوْرَ الفكرِ اللغويِّ لِمستعمِلِ اللغةِ، وما يعتري هذا الفكرَ من ظروفٍ وأحوالٍ محيطةٍ، تدفعُ باتِّجاهِ استعمالٍ لغويٍّ ما، مُخالِفًا الأصلَ الاستعماليَّ الذي نشأَتْ عليهِ اللغةُ العربيةُ، أو مُخالفًا ما هوَ شائعٌ في الاستعمالِ اللغويِّ العربيِّ.

رابعًا: الذهولُ- بمعناهُ الاصطلاحيِّ النحويِّ- مصطلحٌ متأخِّرٌ في الدراساتِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ العربيَّةِ، شأنُهُ شأنُ كثيرٍ منَ العللِ المنطقيَّةِ التي بدأتْ ملامحُها تتشكَّلُ بِمفهومِها الكُلِّيِّ الناضجِ في مرحلةٍ متأخِّرةٍ عَنْ نشأةِ الدراساتِ النحويَّةِ والصرفيَّةِ، ويتقاطعُ مصطلَحُ الذهولِ مَعَ مصطلحاتٍ أُخَرَ في الدرسِ النحويِّ، يجمعُ بينها الانزياحُ في الاستعمالِ النحويِّ العربيِّ، كمصطلحاتِ التوهُّمِ، والتقارُضِ، والتضمينِ، وأمْنِ اللَّبْسِ، وغيرِها من المصطلحاتِ التوصيفيَّةِ والتعليليَّةِ النحويَّةِ.

خامسًا: في مُقابلِ التوجيهاتِ المقبولةِ لِعلَّةِ الذهولِ فقدْ بُنِيَ التوجيهُ النحويُّ والصرفيُّ -استنادًا إلى هذهِ العلَّةِ- على افتراضاتٍ منطقيَّةٍ متخيَّلَةٍ متكلَّفَةٍ، لا تُمثِّلُ بالضرورةِ واقعَ الاستعمالِ اللغويِّ، بل تجنحُ بالتعليلِ النحويِّ إلى التكلُّفِ والإفراطِ في التقديراتِ؛ من أجلِ توجيهِ استعمالٍ معيَّنٍ بَعيدًا عن حقيقةِ اللغةِ وتراكيبِها اللغويَّةِ، وبعيدًا عن إمكانيَّةِ وقوعِ مستعمِلِ اللغةِ في الذهولِ في هذا الاستعمالِ بالذّاتِ.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.
- الإستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد الحسن وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٧٥م.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، بيروت دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٧م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، تحقيق: بركات هبود، بيروت، دار الأرقم، ط١، ١٩٩٩م.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: الزاهر في معاني كلمات الناس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٢م.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي جميل، بيروت، دار الفكر، د.ط، ٢٠١٠م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر:الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: موسى العليلي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط١، ١٩٨٢م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان: كتاب أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر قدارة، عمان، دار عمار، بيروت، دار الجيل، د. ط، ١٩٨٩م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسَب في تبيينِ وجوهِ شواذِّ القراءاتِ والإيضاح عنها: ، تحقيق: محمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن: المساعد على تسهيل الفوائِد، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٤م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: إيجاز التعريف في عِلمِ التصريف، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٩م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، القاهرة، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٧٩م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- جاد الكريم، عبد الله: التوهم عند النحاة، القاهرة، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠١ م.
- الجاربردي، أحمد بن الحسين بن يوسف: مجموعة الشافية في عِلمي التصريف والخط: شرح الجاربردي وآخرين على شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد شاهين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٤م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٧م.
- خورشيد، بكر عبد الله: أمن اللبس في النحو العربي: دراسة في القرائن، الموصل، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م.
- الزاملي، محمد: علّة أمن اللبس في اللغة العربية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٣م،
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، الكويت، دار الهداية، د.ط، ١٩٩٣م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: تفسير الكشاف، تحقيق: خليل شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط٣، ٢٠٠٩م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرحِ جمعِ الجوامعِ: ، تحقيق: عبد العال مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ط١، ١٩٧٩م.
- الفارسي، أبو علي: المسائل البصريات، تحقيق: محمد أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٥م.

***